مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد ١٣، العدد ٢ (١٩٩٩)، ٥٩٦-٦٢٥

الوضوحُ الدلاليُّ في المعارفِ وأَثَرُهُ في بنائِها وإعرابِها

The Semantic Clarity of Definite Words and its Impact on their Structure and Grammatical Function

محمّد ربّاع

Mohammad Rabba'

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة النجاح الوطنيّة، نابلس، فلسطين.

تاريخ التقديم: (١٣/١٢/١٩٩٨)، تاريخ القبول: (٧/٤/١٩٩٩)

ملخّص

تُقَدِّمُ هذه الدراسةُ تفسيراتٍ جديدةً لأسبابِ الإعرابِ والبناءِ، والصرفِ وعدمِهِ في المعارفِ، وتَتَّخِذُ من مقاربةِ خصائصِ الألفاظِ الدلاليّةِ والتركيبيّةِ منطلقًا ومُوَجِّهًا.

وهي تكشفُ عن وجودِ علاقةٍ لازمةٍ بينَ بناءِ المعارفِ أو إعرابها؛ مصروفةً أو ممنوعةً منه، ومقدارِ وضوحِ دلالتها سياقيًّا، ثُمَّ سَعَةِ انتشارِها في المواقعِ الإعرابيّةِ.

وفي ضوءِ هذه الرؤيةِ لم يكن هناك ما يدعو إلى إعادةِ مُحاورةِ التفسيراتِ الشكليّةِ المعهودةِ التي تُعوِّلُ على شكلِ الألفاظِ ومشابهةِ بعضِ طوائفِها بعضَها الآخَرَ.

This study presents new interpretation of the reasons for inflection structure and for declinable and indiclinable de
finite words. It also takes guide from exploring the words' semantic and structural characteristics.

The study reveals a fixed relations between the structure of definte words and their inflections, whether these inflections are declinable or indeclinable, and the extent of their contextual semantic clarity as well as its wide occurence in inflectional positions.

In the light of this view , there has been no need for reaguing the common and formal interpretations which have been based on the word forms and the similarities between one word class and another

هذه رؤيةٌ جديدةٌ تسعى إلى الكشفِ عن مُوَجِّهاتٍ رئيسةٍ أدّت إلى وجودِ فوارقَ جوهريَّةٍ بينَ المعارفِ من حيثُ بناؤُها وإعرابُها ؛ أي ثباتُها على حركةٍ واحدةٍ تلازمُها ، أو تعدُّدُ حركتِها دونَ تنوينٍ أو مصحوبةً به ، وهي تُعَوِّلُ على اختبارِ سماتِ الألفاظِ التي تَتَحَقَّقُ لها في ضَوْءِ معطياتِ التراكيبِ السياقيّةِ ، وما تنبثقُ عنه من ملامحَ تُشيرُ إلى قُوَّةِ وضوحِ الألفاظِ وتَحديدِها ، وسَعَةِ انتشارِها موقعيًّا.

وكنتُ مَعْنيًّا ، في أَوَّلِ الأمرِ ، باعتبارِ قيمةِ التنوينِ ودلالتِهِ ، غيرَ أنَّ متابعتي للدراساتِ السابقةِ ، وما اشتملَ عليه بعضُها من إقرارٍ بعسرِ هذه القضيّةِ واستشكالِها ، وحوارٍ مُتَشَعِّبٍ مُتضادٍّ حولَ دلالاتِ التنوينِ – أنشأت لديَّ توجُّهًا شموليًّا ؛ أنّ معاودةَ النظرِ في هذه المسألةِ لا تتأتّى بمعاينةٍ شكليَّةٍ للألفاظِ مفردةً ، ولا بموازنةٍ جزئيَّةٍ عارضةٍ بَيْنَ خصائصِ بعضِها ؛ كأَنْ نوازنَ بينَ المنوّنِ والمعرَّفِ بـ "ألْ" ، أو بينَ المصروفِ والممنوعِ من الصرفِ ، وأنْ لا بدَّ من مقاربةٍ مُوَسَّعةٍ تُعاينُ السماتِ الفارقةَ لكلِّ صنفٍ في ضَوْءِ الأصنافِ كُلِّها.

واستلزمَ هذا التوجُّهُ معالجةَ بعضِ قضايا التعريفِ والتنكيرِ ، والصرفِ وعدمِهِ ، والتنوينِ وسقوطِهِ ، واختصَّت قضايا الأعلامِ بنصيبٍ من المناقشةِ كبيرٍ ، لتذبذبها بينَ ذلك كُلِّهِ.

وقد يبدو ، من بعضِ العنوانِ الذي اتّخذناه ، أَنّ الدراسةَ معنيَّةٌ بترتيبِ المعارفِ وَفْقَ درجةِ تعريفِها ، بَيْدَ أنَّ مرادَنا لا يتجاوزُ قُوَّةَ الوضوحِ في ضوءِ سياقاتِ الكلامِ . وقُوَّةُ الوضوحِ تصدقُ على النكراتِ صدقَها على المعارفِ؛ فهي أمرٌ نسبيٌّ.

وليس من اهتماماتِ هذه الدراسةِ أن تتوقّفَ عندَ أَسبابِ تغايرِ حركاتِ الإعرابِ في اللفظِ الواحدِ بأثرٍ من اختلافِ موقعِهِ ، فلن تلتفتَ إلى سببِ جعلِ الضمّةِ علامةَ الرفعِ ، والفتحةِ علامةَ

النصب ، والكسرة علامةَ الجرّ ؛ فقد اقترحَ القدماءُ تفسيراتٍ معهودةً [١] ، وجاء المحدثون باجتهاداتٍ مُكمِّلَةٍ أو مُستحدثةٍ[٢].

وليسَ مِمَّا هو خاف أَنّني أنحو في هذه الدراسةِ مَنحًى كُلّيًّا ، لا يعبأُ بالتفريعاتِ والاستثناءات، بل إنّه يُغيِّبُ شيئًا غيرَ منكورٍ من الاختلافاتِ اللهجيَّةِ ، وشيئًا آخرَ من تطوّراتٍ تاريخيَّةٍ ، لا سبيلَ إلى إنكارِها ، ولكنَّ نهجَ التوحُّدِ ، الذي غلَبَ في نصوصِ العربيّةِ ، وأَقرَّتْهُ النظريَّةُ النحويَّةُ ، يُبيحُ مثلَ هذا التجاوزِ ، ثُمَّ يبقى الأمرُ مُرسلاً ينقادُ لمن شاءَ أنْ يمتدَّ إلى بعضِ توسُّعٍ أو تفريعٍ.

والمعارفُ المقصودةُ هي المعهودةُ في النظريَّةِ النحويّةِ ، وهي: الضمائرُ ، وأسماءُ الإشارةِ ، والأسماءُ الموصولةُ ، والعَلَمُ ، والمعرَّفُ بـ "ألْ" ، والمضافُ إلى معرفةٍ ، وتلحقُ بها النكرةُ المقصودةُ في النداء [٣] ، وهذه المعارفُ تلتقي في جملةٍ من السماتِ الدلاليّةِ والتركيبيَّةِ المشتركةِ ، التي تفترقُ بها عن النكرة ، فهيَ تدلُّ على مخصوص ، وتوصفُ بمعرفةٍ ، وتأتي النكرةُ بعدَها خبرًا أو حالاً، وهي لا تقبلُ علاماتِ النكرةِ التي تتمثَّلُ في قبولِ لامِ التعريفِ ،ودخولِ " رُبَّ" عليها ؛ نحوُ :" رُبَّ امرأةٍ أنفعُ من رجلٍ " ، ودخولِ "من" المفيدةِ للاستغراقِ ؛ نحوُ :" ما جاءَ من أحدٍ "، ودخولِ "كم"؛ نحوُ :" كم رجلٍ أخفقَ في تحقيقِ مراده !"، ودخولِ "لا" النافيةِ للجنسِ ؛ نحوُ :" لا مَفرَّ"، وصلاحيَّةِ نصبِها على الحالِ أو التمييزِ ، ووصفِها بنكرةٍ [٤].

وتُعدُّ مكوّناتُ الجملةِ الاسميّةِ البسيطةِ مشيرًا مركزيًّا دالاًّ على الفصلِ بينَ التعريفِ والتنكيرِ؛ فالذي يقعُ مبتدأً ينبغي أن يكونَ معرفةً أو محدَّدًا ، وعلى النقيضِ من ذلك ما يقعُ خبرًا[٥].

ولعلَّ ذلك يكونُ دليلاً على أنَّ القدماءَ قد توصّلوا إلى التمييزِ بينَ التعريفِ والتنكيرِ بتفحُّصِهم خصائصَ الكلامِ التركيبيَّةَ والسياقيَّةَ ؛ " فلا تعريفَ قبلَ التركيبِ " [٦] ، والنكرةُ هي ما لا يعرفُهُ المخاطبُ ، وإن كان المتكلِّمُ يعرفُهُ ؛ ألا ترى أنّك تقولُ : عندي رجلٌ ، فيكونُ منكوراً ، وإنْ كان المتكلِّمُ يعرفُهُ ؛ فالمعرفةُ والنكرةُ بالنسبةِ إلى المخاطَبِ[٧].

النصب ، والكسرة علامةَ الجرّ ؛ فقد اقترحَ القدماءُ تفسيراتٍ معـــــهودةً [١] ، وجــاء المحدثــون باجتهاداتٍ مُكمّلةٍ أو مُستحدثةٍ[٢].

وليسَ مِمَّا هو خاف أنّني أنحو في هـــذه الدراســةِ مَنحًــى كُلِّيًــا ، لا يعبــأُ بالتفريعــاتِ والاستثناءات، بل إنّه يُغَيِّبُ شيئًا غيرَ منكورٍ من الاختلافاتِ اللهجيَّةِ ، وشيئًا آخرَ من تطــوّراتٍ تاريخيَّةٍ ، لا سبيلَ إلى إنكارها ، ولكنَّ نهجَ التوحُّدِ ، الذي غلبَ في نصوصِ العربيّــةِ ، وأقرَّتْــهُ النظريَّةُ النحويَّةُ ، يُبيحُ مثلَ هذا التجاوزِ ، ثُمَّ يبقى الأمرُ مُرسلاً ينقادُ لمن شاءَ أنْ يمتدَّ إلى بعضِ توسُّعٍ أو تفريعٍ.

والمعارفُ المقصودةُ هي المعهودةُ في النظريــَّةِ النحويّةِ ، وهـــي: الضمــائرُ ، وأســماءُ الإشارةِ ، والأسماءُ الموصولةُ ، والعَلَمُ ، والمعــرَّفُ بــ "ألْ" ، والمضافُ إلى معرفةٍ ، وتلحــقُ بها النكرةُ المقصودةُ في النداء [٣] ، وهذه المعارفُ تلتقي في جملةٍ من السماتِ الدلاليّةِ والتركيبيَّةِ المشتركةِ ، التي تفترقُ بها عن النكرةِ ، فهيَ تدلُّ على مخصوصٍ ، وتوصفُ بمعرفةٍ ، وتــأتي النكرةُ بعدَها خبرًا أو حالاً، وهي لا تقبلُ علاماتِ النكرةِ التي تتمثَّلُ فــي قبــولِ لامِ التعريــفِ ،ودخولِ " رُبَّ" عليها ؛ نحوُ :" رُبَّ امرأةٍ أنفعُ من رجلٍ " ، ودخولِ "من" المفيدةِ للاســـتغراقِ ؛ نحوُ :" ما جاءَ من أحدٍ "، ودخولِ "كم"؛ نحوُ :" كم رجلٍ أخفقَ في تحقيقِ مراده !"، ودخــولِ "لا" النافيةِ للجنسِ ؛ نحوُ :" لا مَفرَّ"، وصلاحيَّةِ نصبها على الحالِ أو التمييزِ ، ووصفِها بنكرةٍ [٤].

وتُعدُّ مكوّناتُ الجملةِ الاسميّةِ البسيطةِ مشيرًا مركزيًّا دالاًّ علـــى الفصــلِ بيــنَ التعريــفِ والتنكيرِ؛ فالذي يقعُ مبتدأً ينبغي أن يكونَ معرفةً أو محدَّدًا ، وعلى النقيضِ من ذلـــك مــا يقــعُ خبرًا[٥].

ولعلَّ ذلك يكونُ دليلاً على أنَّ القدماءَ قد توصّلوا إلى التميــيزِ بيــنَ التعريــفِ والتنكــيرِ بتفحُّصِهم خصائصَ الكلامِ التركيبيَّةَ والسياقيّةَ ؛ " فلا تعريفَ قبلَ التركيبِ " [٦] ، والنكرةُ هي مــا لا يعرفُهُ المخاطبُ ، وإن كان المتكلِّمُ يعرفُهُ ؛ ألا ترى أنّك تقولُ : عندي رجلٌ ، فيكونُ منكورًا ، وإنْ كان المتكلِّمُ يعرفُهُ ؛ فالمعرفةُ والنكرةُ بالنسبةِ إلى المخاطَبِ[٧].

وإنْ يكن درسُهم ذاك قد تمخّضَ عن فرزِ أصنافٍ من المعرفةِ ثابتةٍ ، فإنّــه ظـلّ مُتَّسـعًا لمساحاتٍ من تداخلٍ بينَ التعريفِ والتنكيرِ ، ولم يبقَ الأمرُ حكرًا على شكلِ الألفاظِ ؛ وآيةُ ذلـك أنّهم أنبهوا إلى أنّ بعضَ ما هو معرفةٌ في شكلِهِ يظلُّ نكرةً في معناه واسـتخدامِهِ ، وأنّ بعـضَ النكراتِ يقعُ في مواقعِ المعارفِ ، يظهرُ بعضُ ذلك في كلامِهم على الإضافةِ اللفظيّةِ ، وإضافـةِ الألفاظِ الموغلةِ في الإبهامِ ؛ نحوُ :" مثلك" و "شبهك" ... ، كما يظهرُ في بعضِ مُسَوّغاتِ الابتداءِ بالنكرةِ ، وهم يُصرّحون بأنّ أعلامَ الجنسِ تُعدُّ معارفَ ، فتقعُ مبتدأً ، وتقعُ النكرةُ بعدَهـا حـالاً؛ نحوُ :" هذا أُسامةُ مُقبلاً "، ولكنّهم يُؤكّدون أنّ تعريفَها أمرٌ لفظيٌّ ، وهي ، مـن جهـةِ المعنـى، نكراتٌ ، لشياعِها في كلِّ واحدٍ من الجنسِ ، وعدمِ اختصاصِها شخصًا بعينه(٨).

ومثلُ ذلك حديثُ السيوطيِّ عن "أُخَرَ " قال :" وأُخَرُ لا يُضافُ ، فلا يقالُ : هُنَّ أُخَرُ النساءِ ، فتعيّنَ أن يكونَ مُعَرّفًا باللامِ ، وهوغيرُ معرّفٍ لفظًا بل منكّرٌ لفظًا ، ومعرّفٌ معنًى وحُكمًا، مُنْزَلٌ منزلةَ اسمٍ بمن ، وإنّما التُزِمَ حذفُ "من" ؛ لأنّه أُجري مُجْرى "غيرٍ". وإنّما وجبَ تصريفُهُ ؛ لأنّه غيرُ مضافٍ ، وإنّما حُذِفَ اللامُ ؛ لكونه معلومًا " (٩).

وبوحيٍ من هذا النظرِ السياقيِّ جعلوا غيرَ قليلٍ من الألفاظِ مُتَرَجّحًا بينَ الصرفِ وعدمِـهِ ، بناءً على الفوارقِ الدلاليّةِ ، فإذا دلّت اللفظةُ على محدّدٍ بيّنٍ جاءت ممنوعةً من الصـرفِ ، وإلاّ نُوِّنَت وكانت نكرةً ، كما هي الحالُ في "غدوةٍ" و "بكرةٍ" و " فينةٍ" و " سحرٍ " و"عشيّةٍ" ممّا هـو شائعٌ ، ومثلُ ذلك متناثرٌ في معالجةِ سيبويهِ للممنوعِ من الصرفِ (١٠).

وأخذًا بذاك التجاذبِ كان منهم أن أدركوا أن تلكم المعارفَ ليست متطابقةً في درجةِ تعريفها، فنشأ لديهم خلافٌ في تحديدِ ما هو الأكثرُ تعريفًا (١١).

ويبدو أنّ تلكم المعطياتِ السياقيّةَ بَقِيت غيرَ مُستَثْمَرَةٍ في تفسيرِ أسبابِ الإعـرابِ والبنـاءِ ، والصرفِ وعدمِهِ، فأخضعوا ذلك لتفسيراتٍ شكليّةٍ ، في غالبِ الأحيانِ ، وقد ظلّت هذه التفسيراتُ مدارَ حوارٍ عندَ المحدثين ، ولكنّه يكادُ ينحصرُ في جزئيّاتٍ بعينها منعزلةٍ عن غيرِهـا ، ولعـلّ خيوطَ هذه التفسيراتِ قد تضامّت معًا لدى نهاد الموسى الذي أَخضعَ قضايـا الإعـرابِ والبنـاءِ والصرفِ ، وعدمِهِ لنظرةٍ تاريخيّةٍ ، استندت إلى موازناتٍ داخليّةٍ بينَ اللهَجَاتِ المتزامنةِ ، ثُـمَّ

المتلاحقةِ بفواصلَ زمنيّةٍ ، وقد انتهى إلى أنّ العربيّةَ كانت تسيرُ ، ما تأتّى لها ، نحوَ التخفّفِ من حركاتِ الأواخرِ(١٢).

وتيسيرًا لمتابعةِ التحليلِ يحسنُ أنْ أبتدئَهُ بتأصيلِ الرؤيةِ التي تشكّلت لديّ بعدَ مدارسةِ خصوصيّاتِ المعارفِ ، وهي تقومُ على أنّ هناك علاقةً ثابتةً بينَ درجةِ وضوحِ الألفاظِ وبنائِها أو إعرابِها ، ويرتبطُ هذا بسَعَةِ انتشارِها ، وتعدّدِ مواقعِ استخدامِها ؛ فالألفاظُ المبنيّةُ تتسمُ بقوةِ وضوحٍ لازمةٍ ، ولكنّ انتشارَها الموقعيَّ محدودٌ جدًّا، والألفاظُ المعربةُ غيرُ المنوّنةِ يضعفُ تحديدُها ووضوحُها، ويزدادُ انتشارُها ، والألفاظُ المعربةُ المنوّنةُ أقلُّ من سابقتيها في التحديدِ والوضوحِ ، ولكنّها أوسعُ منهما انتشارًا (١٣) ؛ فالإعرابُ والبناءُ ، والصرفُ وعدمُه ، يخضعُ لدلالةِ الألفاظِ أكثرَ من خضوعِهِ لشكلِها.

وتأسيسًا على ما سبقَ ؛ نعالجُ هذه المسألةَ بتأليفٍ بينَ الأصنافِ المتماثلةِ في مقدارِ حركتِها ، فعلى الرغمِ من أنّ المقابلةَ بينَ المعارفِ والنكراتِ تظهرُ تقاربًا بينَ المعارفِ في استخدامِها وتعريفِها – فإنّها تظلُّ منطويةً على تمايزاتٍ داخليّةٍ ، قد لا تقلُّ عن تلك التي تقعُ بينَ النكراتِ والمعارفِ .

المعارفُ المبنيّةُ

تنحصرُ المعارفُ المبنيّةُ بناءً لازمًا في الضمائرِ كلِّها ، وأسماءِ الإشارةِ والأسماءِ الموصولةِ عدا حالةَ التثنيةِ فيهما ، وانطلاقًا من احتكامِ النحويّينَ إلى أنّ الأصلَ في الأسماءِ أن تكونَ معربةً، وفي الحروفِ أنْ تكونَ مبنيّةً ؛ فقد رَأَوْا أنّ تسويغَ بناءِ هذه المعارفِ ماثلٌ في تلمّسِ أنماطٍ من مشابهةٍ بينها وبينَ الحروفِ ؛ لأنّها جاءت مماثلةً لها في شكلِها (١٤).

وإذا أرجعنا التبصُّرَ في هذه المعارفِ ألفيناها تتقاربُ في سماتٍ مشتركةٍ ؛ فهي تتميّزُ بأنّ أيًّا منها لا يحملُ أيَّ نوعٍ من الدلالةِ في ذاتِه ، فلا معنى لـ "هو" أو "هذا" أو "الذي" بمعزلٍ عن السياقِ، ولكنّها تكتسبُ وضوحًا دلاليًّا مطلقًا بعدَ إدخالِها في تركيبٍ مكتملِ العناصرِ.

وإذا تتبّعنا المميّزاتِ التي أثبتها النحويّونَ لهذه المبنيّاتِ وجدناها تؤولُ إلى ملمحين رئيسين ؛ فهي محدّدةُ الدلالةِ موغلةٌ في تعريفها ، لا سبيلَ إلى تنكيرها ، وهي ، كذلك ، قليلٌ انتشارُها ، لا تستخدمُ إلاّ في مواقعَ محدودةٍ ، على الرغمِ من كثرةِ تداولها .

فهي لا تضافُ ؛ " والذي يدلُّ على أنّ الاسمَ لا يُضافُ إلاّ وهو نكرةٌ أنّ ما لا يمكنُ تنكيرُهُ من الأسماءِ لا تجوزُ إضافتُهُ ، نحوُ الأسماءِ المضمرةِ ، وأسماءِ الإشارةِ ، لا تقولُ : هو بكرٍ ، ولا هؤلاءِ زيدٍ ، كما تقولُ : غلامُ زيدٍ ، وأصحابُ بكرٍ ؛ لأنّ تعريفَ هذه الأسماءِ لا يفارقُها ، ولا يمكنُ اعتقادُ التنكيرِ فيها " (١٥) ، وهذا، أيضًا ، مُنسحبٌ على الموصولِ ، فالإضافةُ تكونُ لإكسابِ المضافِ تخصيصًا أو تعريفًا ممّا هو في المضافِ إليه، والملازمُ للتعريفِ بصورةٍ فاقعةٍ لا يمكنُ أنْ يكونَ بحاجةٍ لملابسةِ ما هو أقلُّ منه تعريفًا .

وهي لا تُجمعُ ولا تُثنّى ؛ لأنّ التثنيةَ لا تصلحُ إلاّ فيما يجوزُ تنكيرُه ، ولم يَرِدْ منها على وزنِ المثنّى غيرُ اسمِ الإشارةِ والاسمِ الموصولِ ، وليس هذا من التثنيةِ الصناعيّةِ ، بل هي صيغٌ موافقةٌ صيغةَ التثنيةِ (١٦).

يؤكّدُ ذلك أنّه لا يوجدُ في العربيّةِ صيغةُ تثنيةٍ أو جمعٍ إلاّ كانت دالّةً على نكرةٍ عدا تثنيةَ الموصولِ واسمِ الإشارةِ التي تحتفظُ بدلالتها على التعريفِ ، وآيةُ ذلك أنّهما يوصفانِ بالمعرفةِ ؛ حضرَ هذان العالمانِ ، وهاتان المعلّمتانِ ، ويقعُ الموصولُ وصفًا لمعرفةٍ ؛ حضرَ الرجلان اللذان رأيتُهما ، أمّا تثنيةُ غيرِهما فلا توصفُ إلاّ بنكرةٍ حتى لو كان ما ثُنّيَ معرفةً في مفردِه ، نحو : حضرَ محمّدان ناجحان ، وكذا الجمعُ ؛ حضرَ محمّدون ناجحون .

والأصلُ في تلكم المبنيّاتِ ألاّ توصفَ ، وألاّ يُوصفَ بها ، وهذا هو الأصلُ في كُلِّ مبنيٍّ ، أشارَ السيوطيُّ ؛ ذاكرًا منازلَ الأسماءِ في الوصفِ ، إلى وجودِ " قسمٍ لا يُنعتُ ولا يُنعتُ به ، وهو اسمُ الشرطِ ، واسمُ الاستفهامِ ، والمضمرُ ، وكلُّ اسمٍ موغلٍ في البناءِ ، وهو ما ليس بمعربٍ في الأصلِ ،ما عدا الأسماءَ الموصولةَ ، وأسماءَ الإشارةِ " (١٧).

فالضمائرُ لا توصفُ ولا يوصفُ بها ؛ " وذلك لوضوحِ معناها ، ومعرفةِ المخاطَبِ بالمقصودِ بها ، إذا كنتَ لا تُضمِرُ الاسمَ إلاّ وقد عرّفْتَ المخاطبَ إلى من يعودُ ، ومن تعني ؛ فاستغنى بذلك عن الوصفِ "، ولا يوصفُ به ؛ " لأنّ الوصفَ تحليةٌ " (١٨).

وأمّا الأسماءُ الموصولةُ فهي لا توصفُ ، ولكنّها تقعُ وصفًا ؛ لأنّها وُجِدت ، في أصلِ وضعِها ، في موقعٍ ثابتٍ ؛ " تَوَصُّلاً إلى وصفِ المعارفِ بالجملِ" (١٩)، ثمّ تُوُسِّعَ فيها ، وأصبحَ المتكلِّمُ يستغني عن الموصوفِ ويُحِلُّ الصفةَ في مكانه.

وإذا كان النحاةُ قد أقرّوا بجوازِ وصفِ أسماءِ الإشارةِ بالمعرّفِ بـ "ألّ" وحسبُ ، فإنّ تفسيرَهم لذلك يؤكّدُ أنّ الغايةَ من وصفِها تختلفُ عن الغايةِ من وصفِ المعارفِ الأُخرى ؛ قالَ ابنُ يعيشَ :" ولا يجوزُ أنْ يُنعتَ المبهمُ بمضافٍ ؛ لأنّكَ إذا قلتَ : هذا الرجلُ ، فالرجلُ وما قبلَهُ اسمٌ واحدٌ للزومِ الصفةِ له ؛ لأنّك إذا أومأتَ إلى شيءٍ لزمك البيانُ عن نوعِ الذي تقصدُه ؛ فالبيانُ كاللازمِ له ، فلمّا كانت هي لا تُضافُ ؛ لأنّها معرفةٌ بالإشارةِ ، والمضافُ يقدّرُ بالنكرةِ ، والمبهمُ ممّا لا يَصِحُّ تنكيرُه ؛ لأنّ تعريفَ الإشارةِ لا يفارقُهُ – فكما لا يَصِحُ إضافةُ الأوّلِ كذلك لا يَصحُّ إضافةُ الثاني ... " (٢٠) ، ثُمَّ إنّ " الغرضَ من وصفِها بيانُ نوعِ المشارِ إليهِ، لا فصلُ المشارِ إليه من مشاركٍ له بحالٍ من أحوالِهِ ؛ لأنّ اسمَ الإشارةِ ثابتٌ لما وقعَ عليه " (٢١).

واسمُ الإشارةِ لا يقعُ وصفًا لمعرّفٍ بـ " ألّ" ولا لمضافٍ ؛ فالصفةُ " ينبغي أنْ تكونَ وَفْقَ الموصوفِ ، فإنْ كانَ الموصوفُ نكرةً فالصفةُ نكرةٌ ، وإنْ كان معرفةً فالصفةُ معرفةٌ ، ولا تكونُ الصفةُ أخصَّ من الموصوفِ ، إنّما يوصفُ الاسمُ بما دونَهُ في التعريفِ أو بمساويه" (٢٢) ، وأمّا ما كانَ نحو " مررتُ بزيدٍ هذا " فقد اختلفَ النحويّون في توجيهه ؛ فـ " هذا" نعتٌ لزيدٍ على مذهبِ من يرى أنّ " هذا" أنقصُ في التعريفِ من العَلَمِ ، ومن جعلَ اسمَ الإشارةِ أخصَّ وأعرفَ عدّه بدلاً لا نعتًا (٢٣).

وهكذا يتّضحُ أن تلكم المبنيّاتِ موغلةٌ في تعريفِها وتحديدِها (٢٤) ، وأنّها لا تأخذُ موقعَ النكرةِ في التركيبِ ، وهي قليلةُ الانتشارِ ، محدّدةُ المواقعِ ، ولا تقعُ في موقعِ الخبرِ عن المعرّفِ بـ " ألّ" أو المضافِ أو العَلَمِ ، ولكنّها يُخبرُ عنها بهذه المعارفِ .

وبوسعِ المرءِ أنْ يُقدِّرَكثرةَ تكرارِ التراكيبِ التي يخبرُ فيها عن هـذه المبنيّاتِ بالمعارفِ المعربةِ ، نحوُ :" هذا محمّدٌ" ، و " هذا أخوك"، و " هو محمّدٌ " ، و "هو عالـمُ المدينـةِ " ، و " هو العالـمُ" ، و " الذي نجحَ محمّدٌ" ، و " الذي فازَ أخو عليٍّ "، و " الذي فـازَ المثـابرُ". فـلا لَبْسَ، ولا إشكالَ في تعيينِ عناصرِ الجملِ ، وإذا جيءَ بالنكرةِ بعدَ التراكيبِ المستهلّةِ باسمِ إشارةٍ أو ضميرٍ ، نُصبت على الحالِ ؛ " هذا محمّدٌ مقبلاً " ،و " هو زيدٌ رحيمًـا" ، ولا سـبيلَ إلـى المجيءِ بالنكرةِ بعدَ ما استُهلَّ باسمٍ موصولٍ ، في مثلِ " الذي فازَ أخو عليٍّ نشـيطٌ"، و "الـذي فازَ المثابرُ مُكرَمٌ" ؛ فهذه التراكيبُ لا تستقيمُ نحويًّا إلاّ في كلامٍ معتمدٍ على التقديرِ ، وأمّـا فـي مثلِ " الذي نجحَ محمّدٌ نشيطٌ" فإنَّ النكرةَ تَقلبُ معنى الجملةِ ، وتجعلُ العَلَمَ نكرةً موصوفـةً ؛ أي أنّ الذي نجحَ هو محمّدٌ مـمَّن يُسَمَّوْنَ بهذا الاسمِ . وإذا نظرنا في التراكيبِ المقابلةِ التـي تبـدأُ بمعربٍ متلوٍّ بمبنيٍّ ، نحو :

أ. " محمّدٌ الذي جاءَ " ، و " صاحبُ عليٍّ الذي جاءَ "، و " العالـمُ الذي جاء" .

ب. "محمّدٌ هذا " ، و " صاحبُ عليٍّ هذا "، و" العالـمُ هذا ".

ج. " محمّدٌ هو" ، و " صاحبُ عليٍّ هو "، و" العالـمُ هو ".

– وجدنا أنّ هذه التشكّلاتِ عزيزةُ الوقوعِ في العربيّةِ ، وأنّها تركيباتٌ قلقةٌ ، سرعانَ ما يُعادُ ترتيبُها إذا جيءَ بالنكرةِ بعدها ، حيثُ تُصبحُ النكرةُ الخبرَ دونَ لَبْسٍ ، وهذا جليٌّ فـي " محمّـدٌ الذي جاءَ نشيطٌ" ، و" أخوك الذي جاءَ فائزٌ " ، و " العالـمُ الذي جاءَ مُبدِعٌ" ، وكذا بعدَ الضميرِ ؛ " محمّدٌ هو نشيطٌ "، ... وبعدَ الإشارةِ ؛ " محمّدٌ هذا مُبدِعٌ" ...

وإذا ظلّت تلكم التراكيبُ دونَ إتمامِها بنكرةٍ جاءت مُلْبِسَةً ، لا يرفعُ اللَّبسَ عنها إلاّ التنغيـمُ في النطقِ ، أو التأويلُ في الكتابةِ ، فالنمطُ الأوّلُ ؛ " محمّدٌ الذي جاءَ " يجبُ أن يُلقى بتنغيمٍ دالٍّ على أنّ هناكَ ضميرًا يفصلُ بينَ العنصرينِ ، وتَعمِدُ اللغةُ المكتوبةُ إلى إظهارِه ؛ " محمّـدٌ هـو الذي جاء" .....، وأمّا ما جاءَ مَعَ اسمِ الإشارةِ أو الضميرِ في النمطينِ الثاني والثـالثِ ؛ "محمّـدٌ هذا"، و "محمّدٌ هو " – فمن المرجّحِ ، كما يرى بعضُ النحويّيـن(٢٥) ، أن يُعـدَّ المبنـيُّ مبتـدأً مؤخّرًا، يؤكّدُ ذلك أنّ المجيءَ بالنكرةِ بعدَه يوجبُ جَعْلَ الضميرِ مبتدأً ثانيًا ؛ " محمّدٌ هو نشـيطٌ" ،

وجَعْلَ اسمِ الإشارةِ بدلاً من سابقه ؛ " محمدٌ هذا نشيطٌ " ، ويؤكّدُ ذلك ، أيضًا ، أنّ ثَــمَّ علاقــةً وثيقةً بين الصفةِ والخبرِ ، فما لا يقعُ صفةً ينبغي ألاّ يقعَ خبرًا [٢٦] .

وغنيٌّ عن المتابعةِ أنّ تلكم المبنيّاتِ تُستخدمُ في مواقعَ محدّدةٍ ؛ فهي لا تقعُ حالاً ولا تمييزًا ولا مفعولاً لأجله ، ولا مفعولاً مطلقًا ؛ وأمّا ما كانَ من بابِ " أكرمتُ عليًّا ذاك الإكــرامَ " فــإنّ معنى التركيبِ يدلُّ على أنّ أصلَهُ " أكرمتُهُ إكرامًا مُشبهًا ذاك الإكرامَ" ..

وهكذا فإنّ مواقعَ هذه المبنيّاتِ تكادُ تنحصرُ في المبتدأ والمفعولِ به والجرِّ بحرفِ جــرٍّ ، أو تكونُ بدلاً من سابقٍ ، وما أقلَّ أن تخرجَ عن هذه المواقعِ .

وإذا تجاوزنا المعارفَ المبنيّةَ بناءً لازمًا إلى بعضِ ما يُبنى بناءً عارضًا بسببٍ من موجَبَاتِ السياقِ ، وجدناه يأتي موغلاً في الوضوحِ والتحديدِ ، بصرفِ النظرِ عن منزلتِه مــن التعريــفِ والتنكيرِ، قبلَ إدخالِهِ في سياقِ الكلامِ.

نجدُ ذلك في بعضِ الظروفِ التي يتناوبُ عليها الإعرابُ والبناءُ ، نحوُ " قبــل" و "بعــد" ، فتنوينهما ؛ ؛ " فعلتُ ذلك قبلاً ، وسأعودُ إليه بعدًا " - يدلُّ على زمنٍ مبهمٍ غيرِ معــروفٍ؛ أي في وقتٍ سابقٍ ، أو لاحقٍ ، وبناؤهما على الضمِّ يدلُّ على وقتٍ محدّدٍ معروفٍ بالضرورةِ .

و" الآنَ" " إنّما بُنيَ لأنّه وقعَ معرفةً ، وهو ممّا وقعت معرفتُهُ قبلَ نكرتِهِ ؛ لأنّك إذا قلــتَ: الآنَ ، فإنمّا تعني به الوقتَ الذي أنتَ فيه من الزمانِ فليسَ له ما يَشرَكُهُ "[٢٧].

وإذا جعلنا " أمسِ " مقابلَ " غدًا" وجدنا أنّ الأوّلَ قد " وقــعَ فــي أوّلِ أحوالِــهِ معرفــةً ، فمعرفتُهُ قبلَ نكرتِهِ ، فمتى نكّرتَهُ أعربتَهُ ، و "غدٌ" ليس كذلك ؛ لأنّه غيرُ معلومٍ ؛ لأنّه مســتقبلٌ لا تعرفُهُ " [٢٨].

ويمكنُ القولُ : إنّ الظروفَ المبنيّةَ ، نحو :" إذ " و " إذا " و " حيثُ " و " بينما" و " بينا" ... إنّما بُنيت لقوّةِ وضوحِها ، وإنّما اكتسبت الوضوحَ من ملازمتها الإضافةَ إلــى جملــةٍ تعرّفُــها وتحدّدُها .

ونجدُ البناءَ السياقيَّ في أسلوبِ النداءِ ؛ فهو يساوي بينَ العلمِ المفـردِ والنكـرةِ المقصـودَةَ مساواةً تامّةً ، فكلاهما مبنيٌّ على الضمِّ ، وكلاهما واضحٌ محدّدٌ في مرجعيّته ، نحو : يا زيـدُ ، ويا محمّدُ ، ويا رجلُ ، ويا غلامُ ، ويا فتى ، ولا قيمةَ لكونِ العلمِ معرفةً قبلَ ندائه ، وكـونِ " رجلٍ " نكرةً ؛ ذلك أنّ النكرةَ المقصودةَ لا تُستخدمُ إلاّ إذا كان المنادى محدّدًا ، وكأنّنا اسـتعضنا عن اسمِهِ بصفةٍ من صفاتِهِ ، فـ " يا غلامُ " تعادلُ " يا زيدُ " ، وقد بُنيا وفقدا التنوينَ بأثرٍ من قوّةِ الوضوحِ .

وإذا فقدت تلكم الأسماءُ تحديدَها رجعت إلى التنوينِ ، وهذا واضحٌ في نداءِ الألفاظِ المنكّـرةِ أصلاً، نحو : يا رجلاً ، ويا فتـًى ، ويا غلامًا ... فهي لا تدلُّ على مخصوصٍ ؛ ولذا نُوِّنـت ، ولكنْ، ما الأسبابُ التي تدعو إلى تنوينِ العلمِ المفردِ في النداءِ ، نحو : يا زيدًا ، ويا عديًّـا ... ؟ وهل يمكنُ أنْ يقالَ : إنّ ما عُدَّ شاذًا عندَ النحويّن ، ممّا جاءَ فيه العلمُ المفردُ منوّنًا ، قد يفسَّرُ بأنّ الشاعرَ قد قصدَ إدخالَ المنادى في بابٍ من التنكيرِ ؛ لغايةٍ أُسلوبيّةٍ؟ وهو ، بذلك ، إنّما أوقعَ النداءَ على مُسمًّى بذاك الاسمِ على وجهٍ من التشبيهِ أو الانتقاصِ ...

ونجدُ البناءَ السياقيَّ في أسلوبِ "لا" النافيةِ للجنسِ، ولا جدالَ عندَ النحويّين في أنّ مدخولَها لا يكونُ إلاّ نكرةً نحوُ:لا ريبَ، ولا شكَّ ، ولا ضيرَ ....، وقد تأوّلوا ما جاءَ منه معرفةً ، نحـو ؛ لا هيثمَ الليلةَ ... ، ولا أميّةَ ... ، ولا هندَ ....،(٢٩) ونرى أنَّ هذه التراكيبَ ليست ممتنعـةً ، وقـد يَحتاجُ إليها المرءُ في بعضِ المقاماتِ ، نحو : إذا ماتَ زيدٌ فلا زيدَ بعده ؛ وذلك إذا تغيّبَ إنسانٌ عُرِفَ بأوصافٍ مخصوصةٍ . ويكونُ هذا الأسلوبُ دالاً على انعدامِ قرينهِ أو مقاربهِ .

ولا نشكُّ في أنّ العلمَ الواقعَ بعدَ " لا" نكرةٌ في دلالتِهِ المفردةِ ؛ فهو محمولٌ على التشـبيهِ ، ولكنّ دلالتَه التركيبيةَ محدَدَّةٌ ؛ ذلك أنّ " لا رجلَ" أو " لا هندَ بعدَها " يمثلُ إخبارًا تامًّا ، مفيدًا من وجهةِ نظرِ السامعِ ، واستغراقُ الجنس ، حيثما وردَ في العربيّةِ ، نحوُ : ما جاء من أحدٍ ، وهـل من طعامٍ ، يحملُ درجةً من درجاتِ التعريفِ أو التحديدِ ؛ " فالاسمُ بعد " لا" إذا كـانت للجنـسِ بمنزلةِ المعرّفِ تعريفَ الجنسِ" (٣٠).

يؤكّدُ هذا أنّ الأَصلَ في أُسلوبِ " لا" أن يكونَ تعقيبًا علــى كـلامٍ سـابقٍ ، كمـا يشـيرُ النحويّون(٣١) ؛ فـ " لا رجلَ " هي تعقيبٌ على : هل من رجلٍ ؟ والتعريفُ يتحـدّدُ فـي ضـوْءِ معرفةِ السامعِ ، فإذا قال: " هل من رجلٍ " فإنّ حدودَ التعريفِ لديه تصبحُ منحصرةً فـي عمـومِ الجنسِ ، لا في تخصيصِهِ بفردٍ منه؛ ولهذا نرى أنّ مدخولَ "لا" نكرةٌ في شكلِهِ ودلالتِه المفـردةِ ، ولكنّه معرفةٌ ومحدّدٌ في دلالتِه التركيبيّةِ أو السياقيّةِ.

المعارفُ المعربةُ دونَ تنوينٍ؛ "المضافُ إلى معرفةٍ والمعرّفُ بـ "ألّ"

تتّخذُ العربيّةُ واحدةً من وسيلتينِ ثابتتين لتحويلِ الأَسماءِ من التنكيرِ إلى التعريـفِ ، وذلـك بإدخالِ " أَلّ" عليها أَو بإضافتها إلى معرفةٍ ، ويتّصفُ مدخولُهُما بأَنّـه لا بـدَّ أن يكـونَ –قبـلَ دخولهما – نكرةً أو قابلاً للتنكيرِ ، ويرافقُ هذا التحويلَ تغييرٌ في خصـائصِ الأَلفـاظِ الشـكليّةِ والدلاليّةِ والتركيبيّةِ ، فهي تفقدُ تنوينها أبدًا ، وتظلُّ معربةً بالحركاتِ الثلاثِ ، وتصبحُ داخلةً في بابٍ من التحديدِ والوضوحِ ، وتتغيّرُ مواقعُ استخدامِها ومقتضياتُها الأُسلوبيّةُ.

وعلى الرغمِ من أَنْ الاسمَ المعرّفَ بواحدةٍ منهما يكتسبُ تحديدًا ووضوحًا إلاّ أَنّه يظلُّ أَقـلَّ من درجةِ تحديدِ المعارفِ المبنيّةِ ، وآيةُ ذلك أنّ مقدارَ وضوحِهِ إنّما يتحدّدُ بأَثرٍ من نوعِ الأَلفـاظِ وسياقاتِ استخدامِها ، وقد يظلُّ مُلْتبسًا بسماتِ النكرةِ اللفظيّةِ أو الدلاليّةِ أو التركيبيّةِ ؛ ممّا يـؤدّي إلى سَعَةِ انتشارِه ، فقد يقعُ بعضُ هـذه المعارفِ في موقعِ النـكرةِ ،كأن يقـعَ حـالاً، أو وصفًا لنكـرةٍ ، أو مدخولاً لـ "رُبَّ" ، أَو غيرِها من مميّزاتِ النكرةِ .

وتُعَدُّ "ألّ" – عندَ النحويّين – الوسيلةَ المتداولةَ للإشارةِ إلى الفرقِ بين التعريفِ والتنكـيرِ ؛ فالنكرةُ هي ما يقبلُ "أَلّ" المفيدةَ للتعريفِ ، كما يقيّدون ، وما لا تفيدُ التعريفَ هي تلك الداخلةُ على ما كان معرفةً ، أَو التي يعدّونها زائدةً ، ومَعَ ذلك فإنّنا نجدُ أَنّ بعضَ أَنواعِ " أَلّ" المعرّفةِ يبقـى مدخولُهُ قريبًا من النكرةِ في دلالتِهِ ، وإن اكتسى بشكلِ المعرفةِ ؛ قال ابنُ هشامٍ في المعرّفِ بـ "أَلّ" الجنسيّةِ ، في مثلِ ﴿وجعلنا من الماءِ كلَّ شيءٍ حيٍّ﴾ ،و ﴿وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفًـا﴾ – قـال : "والفرقُ بين المعرّفِ بـ " أَلّ" هذه وبينَ اسمِ الجنسِ النكرةِ هو الفرقُ بينَ المقيّـدِ والمطلـقِ ؛

وذلك لأنّ ذا الألفِ واللامِ – يدلُّ على الحقيقةِ بقيدِ حضورِها في الذهنِ ، واسمَ الجنسِ النكرة يدلُّ على مطلقِ الحقيقةِ باعتبارِ القيدِ " (٣٢).

وتوقّفَ السيوطيُّ عندَ "ألْ" التي في مثلِ " أكلتُ الخبزَ "، و "شربتُ الماءَ" ، ورأى أنّها للعـهدِ الذهنيِّ فقالَ :" فإنّه لا يمكنُ حملُهُ على إرادةِ الجنسِ ، ولا على المعهودِ في الوجودِ ؛ لعدمِ العهدِ بين المتكلِّمِ والمخاطَبِ ، فلم يبقَ إلاّ حملُهُ على الإشارةِ إلى الحقيقةِ باعتبارِ قيامِها بواحدٍ في الذهنِ ، إلاّ أنّ هذا التعريفَ قريبٌ من النكرةِ ، لأنّ حقيقةَ التعريفِ إنّما تكونُ باعتبارِ الوجـودِ،وهـو باعتبارِ الوجودِ نكرةٌ ؛ لأنّه لم يقصد مُسمًّى معهوداً في الوجودِ "(٣٣) ؛ ولذلك فإنّ الجملَ بعد هـذه المعرفةِ قد تُحْمَلُ على الصفةِ لا على الحالِ ، تغليبًا لمعنى التنكيرِ على شكلِ التعريفِ(٣٤).

ولـمّـا كان وضوحُ المعرّفِ بها معتمدًا على نوعِ الألفاظِ فإنّه لا فائدةَ من دخولِـها علـى الألفاظِ الموغلةِ في الإبهامِ ، نحو " كُلٍّ" و " بعضٍ" و.... (٣٥).

وأمّا الإضافةُ فإنّ منزلةَ المضافِ من التحديدِ والوضوحِ تتعيّنُ بناءً علـى درجـةِ تعريـفِ المضافِ إليه ، وإذا كان المضافُ إلى نكرةٍ يشبهُ المضافَ إلى معرفةٍ في سقوطِ التنوينِ منهما ،فإن الفارقَ بينهما يظهرُ عندَ معاينةِ تركيبِ الإضافةِ كاملاً ؛ ولهذا فإنّ التنوينَ ينتقلُ إلى المضافِ إليه النكرةِ ، أو إلى آخرِ عنصرٍ من عناصرِ تركيبِ الإضافةِ ، كما يظهرُ في "مِفتاحِ بـابٍ" ، و "مفتاحِ بابِ قصرٍ" ، و "مفتاحِ بابِ قصرِ ملكٍ" ، ... فالأسماءُ المتضايفةُ تظلُّ في عـدادِ عنصـرٍ واحدٍ ، وتؤدّي معًا وظيفةَ كلمةٍ واحدة في التركيبِ ، ولا يُشكُّ في أنّ الإضافةَ إلى النكرةِ تُبقـي المضافَ في عدادِ النكراتِ ، وإن اكتسبَ بعضَ تخصيصٍ.

وأمّا الإضافةُ إلى المعرفةِ فإنّ التنوينَ لا يلابسُها ، ولكنّ تعريفَ المضافِ فيها يخضعُ لنـوعِ الألفاظِ ، وليس بالضرورةِ أن يكونَ المضافُ إلى معرفةٍ معرفةً ؛ ولهذا فإنّ الإضافةَ إلى المعرفةِ ضربان؛ إضافةٌ معنويّةٌ ، تُكسبُ – في الغالبِ – المضافَ تعريفًا ، وإضافةٌ لفظيّةٌ ، لا تفيـدُ إلاّ تخفيفًا في اللفظِ، وهذه تتمثّلُ في إضافةِ الصفةِ التي للحالِ أو الاستقبالِ إلى معمولـها ، نحـوُ " ضاربِ زيدٍ " ،و "حسنِ الوجهِ" ، و " جائلةِ الوشاحِ"....

وهذه الإضافةُ معرفةٌ في شكلها نكرةٌ في دلالتِها واستخدامِها ، ومن ثَمَّ فإنّها تقعُ وصفًا للنكرة ، نحو :" مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ " ، و" هذا عارضٌ ممطرُنا" ، ولا تقعُ وصفًا لمعرفةٍ ، وتقعُ حالاً ، وتدخلُ عليها " ربَّ"، وغيرُها من مميّزاتِ النكرةِ ، وتجتمعُ مَعَ "ألْ"، نحوُ " الحسنِ الوجهِ"، و"الطويلِ العنقِ" (٣٦).

بل إنّ الإضافةَ المعنويّةَ قد لا تكسبُ المضاف تعريفًا ، وهذه حالُ الألفاظِ الموغلةِ في التنكيرِ، نحوُ : هذا رجلٌ غيرُك ، ومثلُك ، ونظيرُك ، وشبيهُك ، وسواك ،وحسبُك ، ... وكلُّ ما كان في معناها(٣٧)، وقد أجازَ ابنُ كَيْسانَ " تنكيرَ المضافِ الذي لا مانعَ فيه من التعريفِ ، لنيّةِ الانفصالِ ، نحوُ: ما جاءَ من غلامِ زيدٍ ظريفٍ ، أي : غلامٍ لزيدٍ "(٣٨).

ولـمّا كانت الأعلامُ قابلةً التنكيرَ فإنّها تقعُ معرّفةً بـ "ألْ" أو الإضافةِ ، قال السيوطيُّ: " وقد يَرِدُ العلمُ جنسًا معرّفًا باللام التي لتعريفِ الجنسِ، وذلك بعدَ نِعْمَ وبِئْسَ ؛ فتقولُ : نِعْمَ العُمَرُ عُمَرُ بْنُ الخطابِ "(٣٩)، وقال ابنُ يعيشَ :" اعلم أنّ العَلَمَ الخاصَّ لا يجوزُ إضافتُهُ ، ولا إدخالُ لامِ التعريفِ فيه ؛ لاستغنائِهِ بتعريفِ العلميّةِ عن تعريفٍ آخرَ ، إلاّ أنّه رُبّما شورِكَ في اسمِهِ أو اعتُقِدَ ذلك، فيخرجُ عن أنْ يكونَ معرفةً ، ويصيرُ من أمّةٍ كلُّ واحدٍ له مثلُ اسمِهِ ،ويَجري حينئذٍ مَجرى الأسماءِ الشائعةِ ، فالإضافةُ نحوُ قولِكَ: زيدكم وعمركم ..."(٤٠)، " وأمّا إدخالُ اللامِ عليه فقليلٌ جدًا في الاستعمالِ، وإنْ كان القياسُ لا يأباه كُلَّ الإباءِ ؛ لأنّك إذا قدّرتَ فيه التنكيرَ ، وأنّه ليس له مزيةٌ على غيرِه من المسمَّيْنَ به ، جرى مجرَى رجلٍ وفرسٍ ، ولا تستنكرْ أن تَدْخُلَ عليه لامُ التعريفِ". (٤١)

العَلَمُ

يُمثِّلُ العَلَمُ ، في سماتِه الذاتيّةِ والتركيبيّةِ ، حدًّا مشتركًا بينَ المعارفِ الموغلةِ في التحديدِ والأسماءِ المنكَّرَةِ المنوّنةِ ؛ فهو ، في سماتِهِ التركيبيّةِ، يأخذُ حُكمَ المعرفةِ ومقتضياتِها ، حيثُ يوصفُ بمعرفةٍ ، وتأتي منه الحالُ ، ويقعُ مبتدأً ، ولكنَّه يقبلُ أن يُستخدمَ استخدامَ النكرةِ في سياقاتٍ مخصوصةٍ ، وهو ، في سماتِه الشكليّةِ ، يحملُ سمةَ النكرةِ الرئيسةَ المتمثِّلةَ في التنوينِ ،

ما لم يكن ممنوعًا من الصرفِ ، ويمتازُ بقوّةِ وضوحٍ محدودةٍ ، لا تنكشفُ إلاّ بمقــدارِ معرفــةِ السامعِ المباشرةِ .

وقد رأينا ، فيما سبقَ ، أنّ العَلَمَ هو المعرفةُ الوحيدةُ التي تتساوى مَعَ النكرةِ مساواةً تامّةً في سياقاتٍ توغلُ في التعريفِ ، فهو يضافُ ، ويُعــرَّفُ بــ "ألْ" ويُبنى في النداءِ ، ومَعَ "لا" النافيــةِ للجنسِ، وهو والنكرةُ ، في هذه المواقعِ ، سواءٌ ؛فكلاهما يفقدُ التنوينَ بأثَرٍ من قوّةِ تحديدِهِ سياقيًّا، والمعوّلُ عليه في ذلك هو سياقُ الكلامِ ، وليس شكلَ الألفاظ .

وإذا كانَ العَلَمُ يفقدُ تنوينَهُ بأثرٍ من قوّةِ وضوحِهِ ، فهل يُمكنُ أن يفقدَ تحديــدَهُ أو تعريفَــهُ ليستخدمَ استخدامَ النكرةِ ، ويقعَ في مواقِعِها التركيبيّةِ؟ وهل يرافقُ ذلك تغيّرٌ في حركتِهِ؟

إنّ تحديدَ العلاقةِ بينَ حركةِ العَلَمِ وقوّةِ وضوحِهِ أو ضعفِه لاينكشــفُ إلاّ بفــضِّ الغمــوضِ المتعلّقِ بالتنوينِ ، فهل يعدُّ تنوينُهُ دليلَ تنكيرٍ ، كما عُدَّ زوالُهُ دليلَ زيادةِ تحديدٍ؟

ليسَ ثَمَّ شكٌّ أنّ تنوينَ النكراتِ المعهودةِ ، نحو :" رجلٍ" و "فرسٍ" و "حائطٍ" يُعَــدُّ تنويــنَ تنكيرٍ ،والألفاظُ التي يلابسُها تحملُ سماتِ النكرةِ التركيبيّةَ ، وتفقدُ تنوينَها إذا عُرِّفَت بــ "ألْ" ، أو بالإضافةِ ، أو سياقــيًّا .

ولكنّ اشتراكَ الأعلامِ المصروفةِ مَعَ هذه النكراتِ في التنوينِ حالَ دونَ إطــلاقِ القُدَمــاءِ القولَ بأَنّ تنوينَ النكراتِ تنوينُ تنكيرٍ، فَسَمَّوْه تنوينَ تمكينٍ؛ لينسحبَ على المعرفــةِ والنكــرةِ ، وقصروا تنوينَ التنكيرِ على بعضِ أسماءِ الأفعالِ المنوّنةِ ، وأسماءِ الأعلامِ المبنيّةِ(٤٢) ، ولكنّهم لم يَقْصُروا التنوينَ على هذه القسمةِ الثنائيَّةِ ، فجاءوا بأنواعٍ أُخرى سَمَّوْها بأسمائِها(٤٣).

وعلى الرغمِ من أنّ ذاك هو المعروفُ المتداولُ فإنّ معالجةَ بعضِ القدماءِ للنكرةِ تدلُّ علــى أنّهم يعدّون تنوينَها تنوينَ تنكيرٍ ؛ فالإضافةُ ، عندَ ابنِ جنّي ، لا تجتمعُ مَعَ التنوينِ ؛ لأنّ " التنوينَ دليلُ التنكيرِ ، والإضافةَ موضوعةٌ للتخصيصِ ،فكيفَ لك باجتماعِهما ؟" (٤٤)، ورأى الأنباريُّ أنّ " الإضافةَ تدلُّ على التعريفِ ، والتنوينَ يدلُّ على التنكيرِ ، فلو جوّزنا الجمعَ بينهما لأدّى ذلك إلى أن يُجمعَ بينَ علامةِ تعريفٍ ، وعلامةِ تنكيرٍ في كلمةٍ واحدةٍ ، وهمــا ضــدّان ، والضــدّان لا

يجتمعـــــــانِ "(٤٥) ، ولم يجد ابنُ الحاجبِ حرجًا أن ينصَّ " وأنا لا أرى منعًا من أن يكونَ تنوينٌ واحدٌ للتمكينِ والتنكيرِ ، فنقولُ : التنوينُ في "رجلٍ" يفيدُ التنكيرَ أيضًا "(٤٦).

ويُمكنُ القولُ : إنّ تمييزَهم تنوينَ التنكيرِ في أسماءِ الأفعالِ والأعلامِ المختومةِ بـ " ويـــهِ" إنّما جاء بأثرٍ من مقابلةِ أحدِها بالنكرةِ ؛ فـ " مررتُ بسيبويهٍ جالسٍ" تقابلُ "مررتُ برجلٍ جالسٍ"، و " صهٍ" تقابلُ "سكوتاً ؛ لأنّ " صهٌ" تقابلُ " السكوتَ" ، وهذا يدلُّ على أنّهم تنبّهوا إلى هذه الدلالةِ الفرعيّةِ ، ولكنّهم آثروا التقييدَ تجنُّبًا للمفارقةِ التي تنشأُ عن وجودِ التنوينِ في الأعلامِ .

ويعدُّ التنوينُ ، عندَ المحدثينَ ، واحدةً من القضايا المثيرةِ للجدلِ ، التي تستدعي رجعَ النظرِ، وإنْ كان بعضُ المستشرقين يراها مشكلةً عَسِرةَ التوجيهِ ، ومَعَ أنّ جمهورَ هـــؤلاءِ يســـتندُ إلـــى مرجعيّةٍ واحدةٍ ، تتمثّلُ في استثمارِ معطياتِ الدراساتِ الساميّةِ ، فإنّ اجتهاداتِهم تتبـــاينُ تباينًـــا حادًّا، لا يخلو من تخمينٍ مصرّحٍ به ؛ فالتنوينُ ، عندَ بعضِ المستشرقين ، لا يدلُّ على شـــيءٍ ، وهو ، عندَ آخرين ،دالٌّ على التنكيرِ بإطلاقٍ(٤٧) ، ورأى برجشتراسر أنّه " من الممكنِ أن يكـــونَ التنوينُ قد كانَ في الأَصلِ أداةً للتعريفِ ، ثُمَّ ضَعُفَ معناه ،فقامَ مقامَهُ الألـــفُ والـــلامُ ، فصـــارَ التنوينُ علامةً للتنكيرِ "(٤٨).

وتشبَّثَ إبراهيم مصطفى بدلالةِ التنوينِ على التنكيرِ ، قال :" ومعنى التنوينِ غيرُ خفـــيٍّ ، فهو علامةُ التنكيرِ ، وقد وضعت العربُ أداةً للتعريفِ تدخلُ أوّلَ الاسمِ ، وهـــي "ألْ" ، وجعلـــت للتنكيرِ علامةً تلحقُهُ ، وهي التنوينُ "(٤٩) ، وقد اعتمدَ في ذلك على تحليلٍ مُوسَّعٍ لملابســـاتِ مـــا يُنوّنُ وما لا يُنوّنُ ، ولستُ أَشكُّ في صحّةِ ذاك التحليلِ ، ولكن نتائجَهُ لم تسلم من تعميمٍ آتٍ من أخذِهِ بالمقابلاتِ الثنائيّةِ بينَ التنوينِ وعدمِهِ ، والتعريفِ والتنكيرِ ، ثُمَّ إنّه انزلقَ من هذا التعميـــمِ إلى تنظيرٍ غيرِ دقيقٍ فقال:" الأصلُ في العَلَمِ ألاّ يُنوّنَ ، ولكَ في كُلِّ عَلَمٍ ألاّ تُنوّنَهُ، وإنّما يجـــوزُ أن تُلحقَهُ التنوينَ إذا كان فيه معنًى من التنكيرِ وأردتَ الإشارةَ إليه "(٥٠).

وجليٌّ أنّ مُؤدّى هذا يبيحُ أنْ يُحرمَ الاسمُ المصروفُ تنوينَه ، ليعاملَ معاملةَ الممنـــوعِ مـــن الصرفِ ، ولكنّ اللغةَ لا يُعملُ فيها بمثلِ هذا التوسُّعِ ؛ فقد يُرتضى ، في ضوْءِ المعطياتِ اللهجيّـــةِ وسماتِ التراكيبِ ، أن نجتهدَ في توجيهِ حكمِ لفظٍ مفردٍ ؛ أهو معرفةٌ أم نكرةٌ ؟ أهو مصـــروفٌ أم

ممنوعٌ من الصرفِ ؟ أمّا أن ننحرفَ ذاك الانحرافَ فلا ؛ لذلك لم يكن هذا الاجتهادُ متقبّلاً عند المحدثينَ (٥١).

وأخذَ السامرائيُّ بآراءِ بعضِ المستشرقينَ فرأى أنّ التنوينَ ليس مُقيَّدًا بدلالتِه على التنكيرِ ، وأنّه واللامَ يدلاّن على شيءٍ واحدٍ (٥٢).

وقدّمَ سمير ستيتيّة للتنوينِ جملةً من المعاني السياقيّةِ ، فقد أقرَّ ببعضِ الأنواعِ القديمةِ ، كتنوينِ العوضِ عن حرفٍ وتنوينِ التنكيرِ، وأضافَ معانيَ جديدةً كالتعظيمِ والإفرادِ والقطعِ عن الإضافةِ وعمومِ الجنسِ والإبانةِ والدلالةِ على كمالِ الوصفِ والتذكيرِ والإبهامِ والتبعيضِ .... (٥٣) وهذه المعاني ، في جملتها ، تعودُ إلى بنيةِ النصِّ الكلّيَّةِ ودلالاتِها ، أكثرَ من عودتها إلى التنوينِ في ذاتِهِ ، ويُمكنُ من يريدُ توسعًا أن يأتيَ بتنويناتٍ تدلُّ على التهويلِ والتفخيمِ والتقليلِ ، وما شاكلَ ذلك من المعاني التي تمُليها عناصرُ التركيبِ متضامّةً.

ولستُ بمستقصٍ آراءَ المحدثينَ المتبقّيةَ ؛ فهي امتدادٌ لآراءِ القدماءِ أو لآراءِ المستشرقين.

إنّ بعضَ توجيهِ هذه المسألةِ يكمنُ ، فيما أرى ، في متابعةِ السياقاتِ التي يفقدُ فيها العلمُ المنوّنُ تنوينَه ، والسياقاتِ التي ينعدمُ فيها تعريفُهُ وتحديدُهُ ، ثُمَّ تَبَيُّنِ الفوارقِ بينَ الأعلامِ المصروفةِ وغيرِ المصروفةِ ، بهديٍ من موجَبَاتِ ما سبق كُلِّهِ.

وقد تتبَّعنا ، فيما مضى ، سياقاتِ حذفِ التنوينِ ، وتبدّى أنّه يحذفُ من الأعلامِ بأثرٍ من إيغالِها في التحديدِ السياقيِّ المكتَسَبِ من خصوصيّاتِ التراكيبِ ، وبقيَ أن ننظرَ في المسألتين المتبقّيتين.

تنكيرُ العَلَمِ

يستقرُّ لدى غيرِ قليلٍ من المحدثين أنّ القدماءَ قَصَروا تنوينَ التنكيرِ على الأعلامِ المختومةِ بـ "ويهِ" وبعضِ أسماءِ الأفعالِ(٥٤) ، ولعلّ ذلك قد تحصّلَ لديهم بوحيٍ من توجيهاتِ النحويّين المتأخّرينَ ، وبخاصّةٍ شُرّاحُ الألفيّةِ ، وأمّا في الحقيقةِ فإنّ غيرَهم من سابقيهم قد مدّه ليشملَ الممنوعَ من الصرفِ ، دونَ تقييدٍ ، فسيبويهِ لايفتأُ يفرّقُ بينَ الصرفِ وعدمِهِ بناءً على التعريفِ

والتنكير ، فاللفظةُ الواحدةُ تقعُ ممنوعةً من الصرفِ بأثرٍ من تعريفِها وتحديدِها ، فإذا نُكِّرت نُوِّنت(٥٥) ، ومثلُ ذلك لدى ابنِ السرّاجِ(٥٦)، وقالَ ابنُ يعيشَ متابعًا الزمخشريَّ: " فإذا قلت : لقيتُ أحمدًا ،فقد أعلمتَهُ أنّكَ مررتَ بواحدٍ ممّن اسمُهُ أحمدُ ، وإذا قلتَ :" أحمدَ" بغيرِ تنوينٍ ، فأنتَ تُعلمُهُ أنّكَ مررتَ بالرجلِ الذي اسمُهُ أحمدُ، وبينكَ وبينَهُ عهدٌ فيه وتواضعٌ ، والتنوينُ هو الدالُّ على ذلك "(٥٧).

وهكذا نجدُ تقابلاً بينَ التنكيرِ والتعريفِ مصحوبًا بتقابلٍ بينَ التنوينِ وانعدامِهِ ؛ فنقولُ : مررتُ بسيبويهِ صاحبِ الكتابِ ، وبسيبويهٍ آخرَ ، وهذا إبراهيمُ ، وذاكَ إبراهيمٌ آخرُ ، ومررتُ بأحمدَ جالسًا ، ومررتُ بأحمدٍ جالسٍ ، وما كلُّ عُمَرٍ بعادلٍ كعُمَرَ.

وسواءٌ أقَصَروا تنوينَ التنكيرِ على "سيبويهٍ" و "صهٍ" وبابِهما ، أم مدّوه ليشملَ الممنوعَ من الصرفِ ، فإنّ ثمَّ سؤالاً ينبعثُ وحدَه ؛ أوَ ليس الذي استخدمَ "سيبويهِ " و"إبراهيمَ" و "أحمدَ" معارفَ مرّةً ونكراتٍ أُخرى هو ذاك الذى يقعُ في كلامِهِ استخدامُ "محمّدٍ" و "عمرٍو" و "زيدٍ" ؟ أوَلا يحتاجُ إلى تنكيرِ هذه كما احتاجَ إلى تنكيرِ تلك؟

وتأسيسًا على الأمثلةِ السابقةِ فإنّ لنا أن نستبدلَ بالممنوعِ من الصرفِ اسمًا مصروفًا لنقولَ: مررتُ بمحمّدٍ جالسًا وبمحمّدٍ جالسٍ ، وهذا عليٌّ مقبلاً وذاك عليٌّ آخرُ ، وما كلُّ عليٍّ كأبي الحسنِ، وما لنا من خالدٍ كابنِ الوليدِ....

ولا شكَّ أنّ التقابلَ السياقيَّ المستندَ إلى السماتِ التركيبيّةِ يؤكّدُ صحّةَ ما ذهبَ إليه القدماءُ؛ فالعلمُ الذي لم يكن منوّنًا يدلُّ تنوينُهُ على تنكيرِه دلالةً فاقعةً وَفقًا لموجَبَاتِ السياقِ ، وقد تميّزَ عن المعرّفِ المحدَّدِ بشكلِهِ ، ولكنّ هذا التقابلَ مقتضًى بالضرورةِ مَعَ الأعلامِ كُلِّها ، ويبدو أنّ انصرافَ القومِ عن تعميمِ ذلك إنّما وقعَ لأنّهم لمحوا فرقًا شكليًّا بينَ بناءِ المبنيِّ وتنوينِهِ ، ثُمَّ بينَ الممنوعِ من الصرفِ وتنوينِهِ ، فالتفتوا إلى نوعِ التنوينِ الحادثِ ، أمّا العَلَمُ المصروفُ فلا سبيلَ إلى تمييزِه شكلاً، فقد كان منوّنًا قبلَ تنكيرِه ، وظلَّ محتفظًا به ؛ ونظرًا لعدمِ انكشافِ الفارقِ بينهما فقد ظلَّ التقنينُ له مغيّبًا ، ذلك على الرغمِ من أنّ الكوفيّين كانوا قد أنبهوا إليه ؛ فقد ذكرَ الأنباريُّ أنّهم استدلّوا على رفضِهم جعلَ العلمِ أعرفَ المعارفِ بأنه يقبلُ التنكيرَ ؛" ألا ترى أنّكَ

تقولُ مررتُ بزيدِ الظريفِ وبزيدٍ آخرَ ، ومررتُ بعمرٍو العاقلِ وعمرٍو آخرَ... "(٥٨)، وصرّحَ السيرافيُّ بمثلِ هذا التعميم(٥٩).

ويَشْرَكُ العلمُ النكرةَ في غيرِ قليلٍ من مواقِعِها ، فهو يوصفُ بنكرةٍ ، وتدخلُ عليه "رُبَّ " ، نحوُ : رُبَّ عليٍّ لم يكن كأبي الحسنِ ، وتدخلُ عليه " من " التي تفيدُ استغراقَ الجنسِ ، نحوُ : على كثرةِ الطلبةِ المسمَّيْنَ بمحمّدٍ ما نجحَ من محمّدٍ ، وتدخل عليه " كم"، نحوُ : كم من زيدٍ تعرّفتُ إليه.

والتثنيةُ لا تَصِحُّ إلاّ فيما يجوزُ تنكيرُهُ؛ قال ابنُ يعيشَ: " اعلمْ أنَّك إذا ثنّيتَ الاسمَ العلمَ يُنكّرُ ويُزالُ عنه تعريفُهُ بالعلميّةِ لمشاركةِ غيرِه له في اسمِهِ ، ويؤيّدُ عندكَ أنّه نكرةٌ أنّكَ تصفُهُ بالنكرةِ فتقولُ: جاءني زيدانِ كريمانِ "(٦٠)، وقالَ ابنُ جنيٍّ :" ألا ترى أنّ تعرُّفَ زيدٍ وعمرٍو إنّما هو بالوضعِ والعلميّةِ ، فإذا ثنيتَهما تنكّرا ، فقلتَ : رأيتُ زيدينِ كريمينِ ، وعندنا عَمْرانِ عاقلانِ ، فإذا آثرتَ التعريفَ بالإضافةِ واللامِ ، وذلك نحوُ : الزيدانِ والعَمْرانِ ، وزيداك وعَمْراك ، فقد تعرّفا بعد التثنيةِ من غيرِ وجهِ تعرّفهما قبلَها ، ولحقا بالأجناسِ ، وفارقا ما كانا عليه من تعريفِ العلميّةِ والوضعِ " (٦١).

والعَلَمُ هو المعرفةُ الوحيدةُ التي تضافُ وتتعرّفُ بـ "الْ" كما سبقَ البيانُ، فإذا أُضيفَ إلى نكرةٍ أصبحَ نكرةً ، قال ابنُ يعيشَ :" وإذا قد علمتَ أنّ العلمَ متى أضفتَهُ ابتززتَهُ تعريفَهُ ، وكَسَوتَهُ تعريفًا إضافيًّا ، فيعلمُ أنّه إذا أُضيفَ إلى نكرةٍ فهو نكرةٌ ، نحو : مررتُ بزيدِ رجلٍ ، وعمرِو امرأةٍ ، إلاّ أنّه يُحدِثُ فيه نوعَ تخصيصٍ إذا جعلتَهُ زيدَ رجلٍ ، ولم تجعلْهُ زيدًا شائعًا في الزيدين ، كما أنّكَ إذا قلتَ غلامَ رجلٍ اُستُفيدَ أنّه ليس لامرأةٍ " (٦٢).

وبتوجيهٍ شموليٍّ فإنّ " الاسمَ العلمَ ، وإنْ كانَ موضوعًا لمعيّنٍ ، إلاّ أنّه لمّا سُمّيَ به غيرُه ترادفَ ذلك الاسمُ على شخوصٍ كثيرةٍ ، فصارَ بالمشاركةِ عامًّا ، فأشبَهَ أسماءَ الأنواعِ كرجلٍ وفرسٍ ، فإنْ أوردَهُ المتكلّمُ قاصدًا به من يعرفُهُ المخاطَبُ فهو معرفةٌ ، وإنْ أوردَهُ على أنه واحدٌ من جماعةٍ لا يعرفُهُ المخاطَبُ فهو نكرةٌ " (٦٣).

إنّ العلمَ من أضعفِ أنواعِ المعرفةِ في تحديدِهِ ووضوحِهِ ، فهو لا يَشتَرِكُ مَعَ النكرةِ في تنوينِهِ وحسْبُ ، بل إنّه يعتمدُ على السياقِ والقرائنِ الملابسةِ في تحديدِهِ ، وهو ينتشرُ انتشارًا واسعًا في التراكيبِ ؛ فعلى مستوى بنائيّةِ الجملةِ الاسميّةِ البسيطةِ نجدُ أنّه المعرفةُ الوحيدةُ التي تصلحُ أن تقعَ خبرًا عن المعارفِ كلِّها ، دون أيِّ احتمالٍ للَّبسِ ، نحو : هذا محمّدٌ ، وهو محمّدٌ، وجارُك محمّدٌ ، وعالِمُ المدينةِ محمّدٌ ، والذي فازَ محمّدٌ ، والعالِمُ محمّدٌ.

أمّا إذا جُعِلَ العلمُ الركنَ الأوّلَ ؛ محمّدٌ هذا ، ومحمّدٌ هو ، ومحمّدٌ جارُك ، ومحمّدٌ عالِمُ المدينةِ، ومحمّدٌ الذي فازَ ، ومحمّدٌ العالِمُ - فإنّ هذه التراكيبَ تنطوي على غموضٍ لا يُرفَعُ إلاّ بالتأويلِ والتقديرِ ، وإذا جيءَ بنكرةٍ بعدها أصبحت خبرًا بالضرورةِ نحو : محمّدٌ هونشيطٌ ، ومحمّدٌ جارُك نشيطٌ، ومحمّدٌ عالِمُ المدينةِ نشيطٌ، ومحمّدٌ الذي فازَ نشيطٌ ، ومحمّدٌ العالِمُ نشيطٌ.

منعُ العَلَمِ من الصرفِ

اعتمدَ القدماءُ في تفسيرِ الممنوعِ من الصرفِ على رُؤيةٍ أُصوليّةٍ استوت لديهم بعد معاينتهم خصائصَ الأسماءِ وخصائصَ الأفعالِ ، ولمّا ظهرَ لهم أنّ بين الممنوعِ من الصرفِ والفعلِ توافقًا في انعدامِ التنوينِ وانعدامِ علامةِ الجرِّ الرئيسةِ -رَأَوْا أنّ الممنوعَ من الصرفِ إنّما مُنِعَهُ حملاً على الفعلِ ؛ ولذلك راحوا يلتمسون مسالكَ مشابهةٍ بينهما، وهي تفسيراتٌ عقليّةٌ معهودةٌ، لا داعيَ إلى التوقّفِ عندها ، ولو كانت صحيحةً " لكانَ أولى الأسماءِ بالمنعِ من الصرفِ الأسماءَ المشتقّةَ ، من اسمِ فاعلٍ واسمِ مفعولٍ ؛ فهما يسايران الفعلَ في هيئتِهِ وفي معناه" (٦٤).

ولعلّ التشابهَ في الشكلِ كان يقتضي تغايرًا في الضبطِ ؛ فالأعلامُ الممنوعةُ من الصرفِ لأنّها على وزنِ الفعلِ كان من حقّها أنْ تنوّنَ؛ كي لا تظلَّ ملتبسةً بصيغِ الأفعالِ المقابلةِ لها . ولكن ذلك لم يعتدَّ به.

والممنوعُ من الصرفِ ، عندَ بعضِ المستشرقين ، يعدُّ " أحجيةً"(٦٥)، وهو ، عند آخرين منهم، صيغٌ متبقّيةٌ من النظامِ القديمِ للأسماءِ(٦٦)، واستقرَّ الأمرُ لدى السامرائيِّ على " أنّ حرمان

الاسمِ من التنوينِ مسألةٌ اعتباطيّةٌ ، وهي من غيرِ شكٍّ من وضعِ النحويّينَ واللغويّينَ أنفسِهم"(٦٧).

ورأى سمير ستيتيّة أنّ ذلك يعودُ إلى اختلافِ اللّهَجاتِ ، ثُمَّ تبدّى له أنّ " الأصلَ في الأعلامِ المذكّرةِ أن تنوّنَ ، والأصلَ في الأعلامِ المؤنّثةِ أن تكونَ غيرَ منوّنةٍ ، وما جاءَ على خلافِ ذلك، فإنّما هو أثرٌ من الاختلافاتِ اللهجيّةِ "(٦٨). واستقصى إبراهيم مصطفى أنواعَ الممنوعِ من الصرفِ ،ورأى أنّ الأصلَ في الأعلامِ أن تكونَ ممنوعةً من الصرفِ ، وإنّما تصرفُ إذا لابسها شيءٌ من تنكيرٍ(٦٩)، وفي إثرِ ذلك بلْوَرَ رأيَهُ في التنوينِ كما نقلناه قبلاً ، وقد قدّم تفسيراتٍ مُتّسِقَةً لبعضِ الصفاتِ التي تمنعُ من الصرفِ(٧٠)

إنّ الموازنَةَ بينَ الأعلامِ المصروفةِ والممنوعةِ منه ، من حيثُ استخدامُ كُلٍّ ، وما يلابسُهُ من موجبَاتٍ تركيبيّةٍ -تؤكّدُ أنْ لا فارقَ بينهما ، إنْ في مستوى الوضوحِ الدلاليِّ ، وإنْ في مستوى الانتشارِ الموقعيِّ ، فلا ينفردُ أيٌّ منهما بأيّةِ خَصوصيّةٍ.

وعلى الرغمِ من ذاك التطابقِ المطلقِ في الدلالةِ والاستعمالِ فإنّ ثَمَّ فارقًا شكليًّا فاقعًا بينهما؛ فأحدُهما يُنوَّنُ ، والآخرُ يمنعُ من التنوينِ ، ولا يدخلُهُ الكسرُ (٧١) ، ولا يمكنُ أن ينشأَ هذا التمايزُ نشوءَ اعتباطٍ ، ولو كان كذلك لما اتّسقَ اتّساقًا غالبًا في طوائفَ مخصوصةٍ في اللغةِ العربيّةِ. .

إنّنا نرى ، بهديٍ من معطياتِ هذه الدراسةِ، أنّ الممنوعَ من الصرفِ ما حُرِمَ من تنوينِهِ إلاّ لقوّةِ وضوحِهِ في تعيينِ مسمّاه وتحديدِهِ ، ولم يأتِهِ ذلك من مميّزاتٍ لفظيّةٍ أو تركيبيّةٍ ، وإنّما جاءه من أعرافِ المجتمعِ وعاداتِهِ في مراحلَ زمنيّةٍ مخصوصةٍ. وكان ذلك مستوحًى من البنيةِ الذهنيّةِ التي تتحكّمُ في قضايا التعريفِ والتنكيرِ وعلاقتها بالإعرابِ والبناءِ .

لقد دخلت الأَعلامُ الممنوعةُ من الصرفِ غريبةً طارئةً على اللغةِ العربيّةِ ، وكان ذلك بعدَ استقرارِ النظامِ الإعرابيِّ ، وغرابتُها هذه أكسبتها زيادةَ تحديدٍ وقوّةَ وضوحٍ ، ولولا ذلك لما حُرِمَت من التنوينِ ، وهذا يصدقُ على جُلِّ أصنافِها ، وقد يكون هذا الوضوحُ مكتسبًا من عاداتِ المجتمعِ وتقاليدِهِ.

وإذا تتبّعنا أنماطَ الأعلامِ الممنوعةِ من الصرفِ وجدناها تدخلُ في بابٍ من التحديدِ والتميّزِ، سواءٌ أظلّ ذاك ملازمًا لها أم فارقها.

فالأعلامُ الأعجميّةُ هي تلكم الأعلامُ التي نُقلت من غيرِ العربيّةِ نقلاً مباشرًا لتستخدمَ أعلامًا، سواءٌ أكانت ، قبلَ ذلك ، أعلامًا في غيرِ العربيّةِ أم كانت نكراتٍ ؛ ولذلك فإنّ الأسماء الأعجميّةَ التي تدخلُ نكرات ، ثُمّ تُستخدمُ أعلامًا تظلُّ مصروفةً ؛ فشرطُ الأعجميّ " ألاّ يُستعمل في كلامِ العربِ أوّلاً إلاّ مَعَ العلميّةِ ، سواءٌ كان قبلَ استعماله فيه أيضًا علمًا كإبراهيم وإسماعيلَ، أوْ لا كقالون ... وأمّا إذا لم يقع الأعجميُّ في كلامِ العرب أوّلاً مع العلميّةِ ، قبلَ اللاّمَ والإضافةَ ؛ إذ لا مانعَ ، فيقبلُ التنوينَ أيضًا مَعَ الجرِّ مَعَ سائرِ التصرُّفات كاللجامِ والفرندِ والبرقِ والبذحِ، فيصيرُ كالكلمةِ العربيّةِ فإن جُعِلَ بعد ذلك علمًا كان كأنّه جعلت الكلمةُ العربيّةُ علمًا......"(٧٢).

ويستقرُّ صوابُ ذلك إذا تأمّلنا واقعنا الذي نحيا ، ومن صادفَ عربيًّا يُسمّى باسمٍ أعجميٍّ كـ " بوش" و "غاندي" ألفاه متفردًا باسمِهِ ، وقد رأيتُ من يُسمّى بـ "كاسترو" يفارقُ مجتمعَهُ في أنه الأكثرُ تحديدًا وتخصيصًا ، وليس في محيطِهِ من لا يعرفُهُ، ويكفيك أن تسمعَ اسمَهُ مرّةً واحدةً ليستقرَّ في ذاكرتِك عنوةً .

وأحسبُ أنّ كُلَّ ما عُدَّ أعجميًّا كإبراهيمَ وموسى وإسماعيلَ قد دخلَ ، يومَ دخولِهِ الأوّلِ ، بمثلِ هذه الصورةِ ، ثُمّ كثرت التسميةُ ففقدَ وضوحَهُ وتميّزَهُ الدلاليّ، ولكنّه لم يفقد مميّزَهُ الإعرابيَّ ، وظلّت العربيّةُ محافظةً على هذا النهجِ في معاملةِ الأعلامِ الأعجميّةِ .

والأمرُ ذاتُهُ ينسحبُ على الأعلامِ المركّبةِ والمعدولةِ ، والتي على وزنِ الفعلِ ، والمزيدةِ بالألفِ والنونِ . وتوجيهاتُ القدماءِ تؤكّدُ ذلك ، وتثبتُ لها تفرُّدًا مخصوصًا ، من ذلك ما جاء في توجيهِ ابنِ يعيشَ لعلاقةِ العلمِ المفرد باللقبِ ؛ قال :" اعلمْ أنّكَ إذا لَقّبتَ مفردًا بمفرد أضفتَهُ إليه ، نحوُ " سعيدِ كرزٍ" ، وإنّما فعلوا ذلك لئلا يخرجوا عن منهاجِ أسمائِهم ، ألا ترى أنّ أصلَ أسمائهم إمّا مفردٌ كزيدٍ ، وإمّا مضافٌ ، وليس في كلامهم اسمان مفردان لمسمًّى واحدٍ"(٧٣)، وهذا يعنى أنّ المركّبَ المزجيّ قد اُستُخدمَ ، وعلى قلّةٍ ، في فترةٍ متأخّرةٍ، فكانَ واضحًا لتفرُّدِهِ.

والأسماءُ المعدولةُ التي تمنعُ من الصرفِ هي ممّا " ليس في أصولِ النكراتِ "، وأمّا " فُعَلٌ" الذي أصلُه نكرةٌ، نحوُ " ثُقَبٍ جمعِ ثُقبةٍ " و" رُطَبٍ" فإنّه يصرفُ إذا اتُّخذَ علمًا(٧٤).

وما جاءَ على وزنِ الفعلِ اشترطوا فيه أن يكونَ منقولاً عن الفعلِ ، ظاهرًا فيه النقلُ ، فـ "نَرْجِسٌ" عندَ ابنِ السرّاجِ لم يصرفْ إذا اتُّخِذَ علمًا ؛ لأنّه " ليس في الأسماءِ شيءٌ على مثالِ " فَعْلِلٍ"(٧٥) ، وهذا يعنى أنّ هذه الأعلامَ، في بدايةِ استعمالِها ، كانت غريبةً على صيغِ الأعلامِ العربيّةِ.

وقال ابنُ يعيشَ في نحوِ "عمرانَ" و "عثمانَ" :" فهذه الأسماءُ مرتجلةٌ للعلميّةِ ؛ لأنّها لم تكن موضوعةً بإزاءِ شيءٍ من الأجناسِ ثُمَّ نُقِلت منه إلى العلميّةِ ، وإنّما بُنيت من أوّلِ مرّةٍ للعلميّةِ"(٧٦).

إنّ الأعلامَ السابقةَ كانت ، في فترةٍ ما ، حادثةً على اللغةِ ، وكانت محدّدةَ الدلالةِ ، لا تنصرفُ إلاّ إلى من يُسمّى بها ، وقد كان متفرّدًا ، ثُمَّ تَميَّعَ تحديدُها بعدَ تداولِها وانتشارِها ، ولكنّ هذا لا يبيحُ لنا أن نصرفَها ؛ لأنّ العربيّةَ حفظت لها هذه الخصوصيّةَ.

ولعلّ هذا يدحضُ ما يراه بعضُ المستشرقين من أنّ الممنوعَ من الصرفِ أثرٌ متبقٍّ من صيغٍ اسميّةٍ قديمةٍ وجدت قبلَ اكتمالِ نظامِ الإعرابِ(٧٧)، فالأمرُ على النقيضِ من ذلك ، وما دخلَ الأعجميُّ إلاّ بعدَ تماسِّهم الحضاريِّ بالأممِ الأُخرِ.

وأمّا أعلامُ النساءِ فيبدو أنّ تحديدَها آتٍ من أسبابِ اجتماعيّةٍ ونفسيّةٍ ، فإذا كان المجتمعُ العربيُّ ، في يومنا هذا ، يتجنّبُ ، ما أمكنَ ، التصريحَ باسمِ المرأةِ ، كما نجدُ ذلك في كثيرٍ من البيئاتِ البدويّةِ والقرويّةِ ، فكيف كانت حالُهُ في ذاك الزمنِ العتيقِ ؟

إخالُ أن العربَ لم تكن تستحبُّ التصريحَ بأسماءِ النساءِ ، وكانت تُكْني عن ذلك بابنةِ فلانٍ، وزوجِهِ ، وأمِّ فلانٍ ، وأختِهِ ، دونَ التلفُّظِ بصريحِ التسميةِ ؛ ولهذا فإنّ ذكرَ اسمِ المرأةِ كان أمرًا غريبًا عندَ العربِ ، وهذا يقوّي دلالتَهُ ويحدِّدُها عندَ أبناءِ المجتمعِ.

وأمّا أسماءُ القبائلِ والبلدانِ فإنّها كانت تتذبذبُ بينَ الصرفِ وعدمِهِ وفاقًا للمقصودِ بها ، فـإذا دلّت على محدّدٍ، و " الأعيانُ أقعدُ في التعريفِ من المعاني "(٧٨)، مُنِعَت من الصرفِ ، وإن لـم تدلَّ على محدّدٍ صُرِفت وكانت نكرةً (٧٩).

وإذا تجاوزنا مقاصدَ هذهِ الدراسةِ ، وامتددنا إلى الصفاتِ الممنوعةِ من الصرفِ ، وجدناهـا مُتّسمةً بقوّةِ الوضوحِ ، فـ "أفعلُ" ،مثلاً ،يُعدُّ عند الكوفيّين في حكمِ المعرفـةِ ؛ ولذلـك منعـوا صرفَه في الضرورةِ ؛ " لأنّ "مِنْ" لمـّا اتّصلت به منَعت من صرفِهِ ، لقوّةِ اتصالها به ؛ ولـذا كان في المذكّرِ والمؤنّثِ والتثنيةِ والجمعِ على لفظٍ واحدٍ ، ومنهم من قال :" لأنّ "من" تقومُ مقـام الإضافةِ ، ولا يجوزُ الجمعُ بينَ التعريفِ والإضافةِ"(٨٠)، ونَظَرَ ابنُ جنّي في عدمِ اجتمـاعِ " ألْ" و "من" في هذه الصيغةِ وانتهى إلى قولِهِ :" وذلك أنّ من – لعمري- تكسبُ ما يَتّصِلُ به من أفعـل هذا تخصيصًا ما "(٨١).

وتتميّزُ صيغةُ منتهى الجموعِ بتفرّدٍ مخصوصٍ ؛" وذلك أنّ هذا الجمعَ لما لم يكن له نظـيرٌ في الآحادِ ، وليس في الجموعِ جمعٌ إلاّ وله نظيرٌ في الآحادِ" (٨٢).

وقد مرَّ بنا ما قاله السيوطيُّ في "أُخَرَ" ، ومثلُها "جُمَعُ" ؛ فهي لتوكيدِ المعرفةِ ،وقـد جعلـها بعضُهم من المعارفِ (٨٣).

ويستقيمُ لدينا ما جاءَ به إبراهيمُ مصطفى من أنّ المختومَ بألفِ التأنيث إنّما مُنِعَ من التنويـنِ حفاظًا على علامةِ التأنيثِ التي تحذفُ مَعَ التنوينِ (٨٤).

إننّا نرى أنّ العلمَ يلحقُهُ نوعانِ من التنوينِ ، أحدُهما دالٌّ على التنكيرِ، وهو تنوينٌ تقتضيـه أنماطٌ تركيبيّةٌ مخصوصةٌ ؛ حيث يُستخدمُ العلمُ في موقعِ النكرةِ ، وهذا يلحقُ الأعـلامَ كُلَّـها ، والتنوينُ الآخرُ يلحقُ الأعلامَ المصروفةَ ،ويشيرُ إلى ضعفِ العلمِ في التحديدِ ولا يعنى أنّه نكرةٌ، بل هو معرفةٌ تأخذُ تعريفَها من السياقِ ؛ لأنّ العلمَ من أضعفِ أنواعِ المعارفِ ، وقد صرّح ابـنُ جنّي بأنّ التنوينَ يدلُّ على التنكيرِ ثُمَّ استدركَ "فإن قلتَ : فإذا كان الأمرُ كذلك فما بالهم نوّنـوا

الأعلامَ كزيدٍ وبكرٍ ؟ قيل : جازَ ذلك ، لأنّها ضارعت بألفاظِها النكراتِ إذا كان تعريفُها معنويًّا لا لفظيًّا "(٨٥).

وحَذْفُ تنوينِ العلمِ يكونُ دليلاً على زيادةِ تحديدِه وقوّةِ وضوحِهِ، ولكنّ هذا الحذفَ ليس أمرًا اعتباطيًّا ، بل هو محكومٌ بسياقاتٍ مخصوصةٍ وأحكامِ العربيّةِ .

ولا فرقَ الآنَ بينَ المصروفِ والممنوعِ من الصرفِ ، إنْ في الدلالةِ وإن في التركيبِ ؛ فهما سواءٌ ، ولكنّ عدمَ الصرفِ كان أثرًا من نهجِ العربيّةِ في حرمانِ الأسماءِ المحدّدةِ من التنوينِ ، وقد كان الممنوعُ من الصرفِ ، في بدايةِ دخولِهِ واستخدامِهِ ، أكثرَ تحديدًا ووضوحًا من أجناسِ الأسماءِ المصروفةِ؛ إمّا لأسبابٍ آتيةٍ من غرابةِ صيغتِهِ على الصيغِ الاسميّةِ في العربيّةِ ، وإمّا لأسبابٍ اجتماعيّةٍ متوارثةٍ.

الهوامش

(١) يُنظرُ : الزجّاجيُّ : الإيضاحُ في عللِ النحوِ : ٦٩-٧١، والسيوطيُّ : الأشباهُ والنظائرُ في النحوِ ، ١ : ١٨٤-١٨٨.

(٢) يُنظرُ : نهاد الموسى : ظاهرةُ الإعرابِ في اللهجاتِ العربيّةِ القديمةِ : ٥٦-٥٧؛ فثَمّ جملةٌ من اجتهاداتِ المحدثين.

(٣) يُنظرُ : الأشمونيُّ : شرحُ الأشمونيِّ ، ١: ٤٧، وابنُ هشامٍ: شرحُ شذورِ الذهبِ: ١٠٠.

(٤) يُنظرُ : السيوطيُّ : الأشباهُ والنظائرُ ، ٣ : ٧٣-٧٤.

(٥) يُنظرُ: ابنُ السرّاجِ : الأصولُ في النحوِ ، ١ : ٥٩ ، والسيوطيُّ ، الأشباهُ والنظائرُ، ٣: ٩٥.

(٦) يُنظرُ : السيوطيُّ : الأشباهُ والنظائرُ ، ٣: ٧٢.

(٧) يُنظرُ: ابنُ يعيشَ : شرحُ المفصّلِ ، ١ :٨٦.

(٨) يُنظرُ : ابنُ يعيشَ : شرحُ المفصّلِ ، ٣: ٣٥-٣٦.

(٩) السيوطيُّ: الأشباهُ والنظائرُ ، ٣: ٦٥ ، ويُنظرُ :الأشموانيُّ : شرحُ الأشمونيِّ ، ١: ٢٠-٢٢.

(١٠) يُنظرُ : سيبويهِ : الكتابُ ، ٣: ١٩٧، وما بعدها.

(١١) يُنظرُ : الأنباريُّ : الإنصافُ في مسائلِ الخلافِ ، ٢: ٧٠٧-٧٠٩.

(١٢) يُنظرُ: نهادُ الموسى : ظاهرةُ الإعرابِ في اللهجاتِ العربيّةِ القديمةِ : ٥٨-٨٢.

(١٣) تُقاسُ "سَعَةُ الانتشارِ" بالمواقعِ الإعرابيّةِ ؛ كالفاعلِ والمفعولِ والمبتدأ والخبرِ ... ولا نقصِدُ التكرارَ ؛ فمن المعروفِ أنّ الضمائرَ -مثلاً- من أكثرِ الأسماءِ تكرارًا.

(١٤) يُنظرُ : الأشمونيُّ: شرحُ الأشمونيِّ، ١ : ٢٠.
(١٥) ابنُ يعيشَ : شرحُ المفصّلِ ، ١ : ٤٥ ، ويُنظرُ : ابنُ الحاجبِ : شرحُ الكافيةِ ، ٢: ٢٧٤.
(١٦) يُنظرُ: ابنُ جنّي : سرُّ صناعةِ الإعرابِ ، ٢: ٤٦٦-٤٦٩ ، وابنُ هشامٍ : شرحُ شذورِ الذهبِ : ٩٤ .
(١٧) السيوطيُّ : الأشباهُ والنظائرُ ، ٣: ٢٠٥.
(١٨) ابنُ يعيشَ : شرحُ المفصّلِ ، ٣: ٥٦، ٨٤.
(١٩) يُنظرُ : ابنُ يعيشَ : شرحُ المفصّلِ ، ٣: ٢١٤ ، والسيوطيُّ : الأشباهُ والنظائرُ ، ٣ :٧٥.
(٢٠) ابنُ يعيشَ : شرحُ المفصّلِ ، ٣: ٥٧.
(٢١) ابنُ يعيشَ : شرحُ المفصّلِ ، ٣: ٥٧
(٢٢) ابنُ يعيشَ : شرحُ المفصّلِ ، ٣: ٥٨
(٢٣) ابنُ يعيشَ : شرحُ المفصّلِ ، ٣ : ٥٨
(٢٤) لقد صرفنا النظرَ ، في هذه الدراسةِ ، عن النكراتِ المبنيّةِ ، وعن الأفعالِ ، ولكنّ رؤيتَنا التي ننطلقُ منها قد تنسحبُ على المبنيِّ بإطلاقٍ ، ويُمكنُ القولُ إنّ أسماءَ الشرطِ قريبةٌ من المعارفِ ، وهي تكتسبُ تعريفَها من جملةِ الشرطِ التي تلازمُها ، كما يكتسبُ الموصولُ تعريفَه من صلتِهِ ، وأمّا أسماءُ الاستفهامِ فقد ذكرَ الأشمونيُّ [شرحُ الأشمونيِّ ، ١: ٤٦-٤٧] أنّ ابنَ كَيْسانَ يعدُّها معارفَ ، وحجّتُهُ في ذلك أنّ الإجابةَ عنها تقعُ بالمعرفةِ، وقد يُؤيِّدُهُ أنّ تحديدَها مكتسبٌ من كونِها سؤالاً له علاقةٌ مباشرةٌ بالمستمعِ ،والتعريفُ إنّما يقاسُ بمعرفةِ السامعِ ، ولا قيمةَ لسؤالِ الإنسانِ عمّا لا يعرفُهُ . وأمّا أسماءُ الأفعالِ فقد ذكَرَ خالد الأزهري [شرحُ التصريحِ ، ٢: ٢٠٠] أنَّ ابنَ خروفٍ يعدُّها معارفَ؛ فهي -لديه - أعلامُ جنسٍ معنويّةٌ .

والمقابلةُ بينَ الماضي والمضارعِ تدلُّ على أنّ الأوّلَ واضحُ الدلالةِ على زمنِ حدوثِهِ ، وليس كذلك المضارعُ الذي لا تتّضحُ دلالتُهُ إلاّ بالقرائنِ التركيبيّةِ المصاحبةِ له كأحرفِ الاستقبالِ أو أحرفِ الجزمِ أو أحرفِ النصبِ ...

غيرَ أنّ هذه القضايا تحتاجُ إلى درسٍ مستقلٍّ يعاينُ المبنيّاتِ كلَّها .

(٢٥) ابنُ يعيشَ : شرحُ المفصّلِ ، ٣ : ٥٦.
(٢٦) ابنُ يعيشَ : شرحُ المفصّلِ ، ٣: ٥٧-٥٨.
(٢٧) ابنُ السرّاجِ : الأصولُ في النحوِ ، ٢ : ١٣٧.
(٢٨) ابنُ السرّاجِ : الأصولُ في النحوِ ، ٢ : ١٤٣.
(٢٩) يُنظرُ : سيبويه : الكتابُ ، ٢: ٢٩٦-٢٩٧؛ فثمَّ بعضُ هذه الشواهد.
(٣٠) إبراهيم مصطفى : إحياءُ النحوِ : ١٤٣.
(٣١) يُنظرُ : سيبويه : الكتابُ ، ٢: ٢٧٥.

(٣٢) ابنُ هشامٍ : مغني اللبيب : ٧٣.

(٣٣) السيوطيُّ: الأشباهُ والنظائرُ ، ٣: ٩٠.

(٣٤) يُنظرُ : السيوطيُّ : الأشباهُ والنظائرُ ، ٣: ٩٠-٩١.

(٣٥) يُنظرُ: ابنُ يعيشَ : شرحُ المفصّلِ ، ٢: ١٢٩.

(٣٦) يُنظرُ: ابنُ الحاجبِ : شرحُ الكافيةِ ، ١: ٢٧٧، وابنُ هشامٍ : شرحُ شذورِ الذهبِ : ٢١٨.

(٣٧) يُنظرُ : ابنُ السرّاجِ: الأصولُ في النحوِ، ١: ١٥٣ ، وابنُ الحاجبِ : شرحُ الكافيةِ ،١: ٢٧٥-٢٧٦.

(٣٨) ابنُ الحاجبِ شرحُ الكافيةِ ، ١: ٢٧٦.

(٣٩) السيوطيُّ : الأشباهُ والنظائرُ ، ٣: ٨٢.

(٤٠) ابنُ يعيشَ : شرحُ المفصّلِ ، ١: ٤٤.

(٤١) ابنُ يعيشَ : شرحُ المفصّلِ ، ١: ٤٥، ويُنظرُ : منه ، ١: ٣٣، ٣٧ ،وابنُ الحاجبِ : شرحُ الكافيةِ، ١: ٢٧٤ ،والسيوطيُّ : الأشباهُ والنظائرُ ، ٣: ١٨٨، ١٩٥.

(٤٢) يُنظرُ :خالد الأزهريُّ : شرحُ التصريحِ ، ١ :٣٢-٣٣، ٩٣، والزجّاجيُّ: الإيضاحُ في علل النحو: ٩٨-٩٩، والأشمونيُّ : شرحُ الأشمونيِّ ، ١ :١٣ ، وهذا متداولٌ لدى شرّاحِ الألفيةِ كلِّهم.

(٤٣) فهناك تنوينُ المقابلةِ الذي يلحقُ جمعَ المؤنّثِ السالمَ ، وتنوينُ العوضِ بأنواعِهِ الثلاثةِ ؛ عن حرفٍ وعن كلمةٍ وعن جملةٍ ، وهناك تنوينُ الترنّمِ والتنوينُ الغالي ..... يُنظرُ : عوض المرسي : ظاهرةُ التنوينِ في اللغةِ العربيّةِ : ١٣-٢١ ؛ فقد جمعَ جملةً من آراءِ القدماءِ في هذه الأنواعِ، ويُنظر : سمير شريف ستيتيّة : رؤيةٌ جديدةٌ في تفسيرِ التنوين في العربيّةِ: ١٢١-١٣٤ ؛ فقد جاء بملحوظاتٍ مفيدةٍ في دراسةِ بعضِ أنواعِ التنوينِ ،وبخاصةٍ ما يتعلّقُ بتنوينِ العوضِ عن حرفٍ في نحوِ " جوارٍ وغواشٍ ".

(٤٤) ابنُ جنّي : الخصائصُ ، ٣ :٢٤٠.

(٤٥) الأنباريُّ : الإنصافُ في مسائلِ الخلافِ ، ٢ :٤٩٢.

(٤٦) ابنُ الحاجبِ : شرحُ الكافيةِ ، ١ :١٣١، ويُنظرُ : خالد الأزهريُّ : شرحُ التصريحِ ، ١ :٣٢.

(٤٧) يُنظرُ : غراتشيا غابوتشان : نظريّةُ أدواتِ التعريفِ والتنكيرِ وقضايا النحوِ العربيِّ : ٧٦-٩٢.

(٤٨) برجشتراسر: التطوّرُ النحويُّ للغةِ العربيّةِ : ١١٩.

(٤٩) إبراهيم مصطفى: إحياءُ النحو: ١٦٥.

(٥٠) إبراهيم مصطفى : إحياءُ النحوِ : ١٧٩ ، ويُنظرُ : منه : ١٦٥-١٦٦، ١٨٥-١٨٩.

(٥١) يُنظر : عوض المرسي : ظاهرةُ التنوينِ في اللغةِ العربيّةِ : ٩١-٩٣ ، وسمير ستيتيّة : رؤيةٌ جديدةٌ : ١٢٩-١٣١.

(٥٢) يُنظرُ : إبراهيمُ السامرائيُّ : دراساتٌ في اللغةِ : ١٢٢-١٢٣.

(٥٣) يُنظرُ : سمير ستيتيّة : رؤيةٌ جديدةٌ : ١٣٦-١٤٠.

(٥٤) يُنظرُ: إبراهيمُ السامرائيُّ : دراساتٌ في اللغةِ : ١٢٠-١٢١ ، وعوض المرسي : ظاهرةُ التنوينِ : ١٣،٨٩-٩١،١١٧، وسمير ستيتيّة : رؤيةٌ جديدةٌ : ١٢٨-١٢٩.

(٥٥) يُنظرُ: سيبويهِ : الكتابُ ، ٣ :١٩٧.

(٥٦) يُنظرُ : ابنُ السرّاجِ : الأصولُ في النحوِ ، ٢ :٨٠،٨٣

(٥٧) ابنُ يعيشُ: شرحُ المفصّلِ ، ٩: ٢٩-٣٠ ، ويُنظر : منه ، ١: ٦٢،٦٩، و ٣: ٢٩-٣٤، أمّا ابنُ جنيٍّ فهو يُفرّقُ بينَ التنوينِ اللاحقِ للمنوعِ من الصرفِ والتنوينِ اللاحقِ للأسماءِ المبنيّةِ نحو "سيبويهِ وصه"، ويجعلُ الثاني دالاً على التنكيرِ ، والأوّلَ فارقًا بينَ ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ ، ولكنّ تحليلَهُ لهذا التنوينِ لا يختلفُ عن تحليلهِ لتنوينِ التنكيرِ ، فقد مثّلَ له بقولِهِ: " وذلك نحوُ : عثمان معرفةٌ وعثمانٍ نكرةٌ ، وأحمدَ معرفةٌ وأحمدٍ نكرةٌ ؛ ألا ترى أنّك إذا قلتَ : لقيتُ أحمدًا ، فإنمّا كلّفتَ المخاطَبَ أن يرميَ بفكرِهِ إلى واحدٍ ممّن اسمُهُ أحمدُ ، ولم تُكلّفْهُ علْمَ شخصٍ معيّنٍ " [الخصائصُ ، ٢: ٤٩٣-٤٩٤].

(٥٨) الأنباريُّ : الإنصافُ في مسائلِ الخلافِ ، ٢ :٧٠٨.

(٥٩) يُنظرُ : سيبويه: الكتابُ ، ١: ٤٢٨، الحاشيةُ.

(٦٠) ابنُ يعيشَ : شرحُ المفصّلِ ، ١ :٤٦.

(٦١) ابنُ جنّي : سرُّ صناعةِ الإعرابِ، ٢ :٤٦٦.

(٦٢) ابنُ يعيشَ: شرحُ المفصّلِ ، ١ :٤٥.

(٦٣) المقولةُ للسيرافيِّ بهامشِ كتابِ سيبويهِ ، ١ :٤٢٨، ويُنظرُ مثلُ هذا المعنى لدى ابنِ السرّاجِ: الأصولُ في النحوِ، ١ :١٤٨.

(٦٤) إبراهيم مصطفى : إحياءُ النحوِ : ١٦٧.

(٦٥) يُنظرُ : غراتشيا غابوتشان: نظريّةُ أدواتِ التعريفِ والتنكيرِ : ٨٧، ٢١١.

(٦٦) يُنظرُ : غراتشيا غابوتشان: نظريّةُ أدواتِ التعريفِ والتنكيرِ :٢١٢.

(٦٧) إبراهيم السامرائيُّ : دراساتٌ في اللغةِ : ١١٨.

(٦٨) سمير ستيتيّة : رؤيةٌ جديدةٌ : ١٢٨.

(٦٩) يُنظرُ : إبراهيمُ مصطفى : إحياءُ النحوِ:١١٥-١١٦.

(٧٠) يُنظرُ : إبراهيمُ مصطفى : إحياءُ النحوِ:١٨٦-١٩٢

(٧١) يرى بعضُ النحويين أنّ الممنوعَ من الصرفِ جُرَّ بالفتحةِ كي لا يشبهَ المضافَ إلى ياءِ المتكلّمِ ، يُنظرُ : ابنُ الحاجبِ : شرحُ الكافيةِ ، ١: ١٣٢، والسيوطيُّ: الأشباهُ والنظائرُ ، ٢ :٣١٥.

(٧٢) ابنُ الحاجبِ : شرحُ الكافيةِ ، ١ :٥٣ ، وينظرُ : ابنُ السرّاجِ: الأصولُ في النحوِ ، ٢ :٩٢.

(٧٣) يُنظرُ: ابنُ يعيشَ : شرحُ المفصّلِ ، ١ :٣٣.

(٧٤) يُنظرُ: ابنُ يعيشَ : شرحُ المفصّلِ ، ١ :٦٢.

(٧٥) ابنُ السرّاجِ : الأصولُ في النحوِ ، ٢ :٨١.

(٧٦) ابنُ يعيشَ : شرحُ المفصّلِ ، ١: ٣٢.

(٧٧) يُنظرُ : برجشتراسر : التطوُّرُ النحويُّ للغةِ العربيّةِ : ١١٨-١٢٠.

(٧٨) ابنُ يعيش: شرحُ المفصّلِ ، ١: ٣٧.

(٧٩) يُنظرُ : سيبويه : الكتابُ ، ٣: ١٩٧، وما بعدها.

(٨٠) الأنباريُّ: الإنصافُ في مسائلِ الخلافِ ، ١: ٤٨٨.

(٨١) ابنُ جنّي: الخصائصُ ، ٣: ٢٣٣.

(٨٢) ابنُ يعيشَ : شرحُ المفصّلِ ، ١: ٧١.

(٨٣) يُنظرُ : السيوطيُّ : الأشباهُ والنظائرُ ، ٣: ٦٥.

(٨٤) يُنظرُ: إبراهيم مصطفى :إحياءُ النحوِ : ١٨٩.

(٨٥) ابنُ جنّي : الخصائصُ ، ٣: ٢٤٠.

ثبتُ المراجع

- إبراهيم السامرّائيّ : دراساتٌ في اللغةِ ، مطبعةُ العاني -بغداد ، ١٩٦١.
- إبراهيم مصطفى : إحياءُ النحوِ ، مطبعةُ لجنةِ التأليفِ والترجمةِ والنشرِ ، ١٩٣٧.
- الأشمونيُّ: شرحُ الأشمونيِّ على ألفيّةِ ابنِ مالكٍ ، حقّقَهُ محمّد محيي الدين عبدالحميد ، دارُ الكتابِ العربيِّ - بيروت ، الطبعةُ الأولى - ١٩٥٥.
- الأنباريُّ ، أبو البركاتِ : الإنصافُ في مسائلِ الخلافِ ، تحقيقُ محمّد محيي الدين عبدالحميد ، دارُ الفكرِ.
- برجشتراسر: التطوُّرُ النحويُّ للغةِ العربيّةِ ، أخرجَهُ وصحّحَهُ وعلّقَ عليه رمضان عبدالتوّاب، مكتبةُ الخانجيِّ بالقاهرةِ-دارُ الرفاعيِّ بالرياضِ ، ١٩٨٢.
- ابنُ جنّي : أ. الخصائصُ ، بتحقيق محمّد علي النجّار ، دارُ الكتابِ العربيِّ -بيروت

  ب. سرُّ صناعةِ الإعرابِ ، دراسةُ وتحقيقُ حسن هنداوي، دارُ القلمِ -دمشق ، الطبعةُ الثانيةُ -١٩٩٣.

- ابنُ الحاجب: كتابُ الكافيةِ في النحوِ ، شرحَهُ رضيٌّ الدين الاستراباديٌّ ، دارُ الكتبِ العلميّـةِ
- بيروت ، الطبعةُ الثانيةُ-١٩٧٩.
- خالد الأزهريّ : شرحُ التصريحِ على التوضيحِ، دارُ إحياءِ الكتبِ العربيّةِ
- الزجّاجيٌّ، أبو القاسم : الإيضاحُ في عللِ النحوِ ، تحقيقُ مازن المبـــارك ، دارُ النفـائسِ - بيروت ، الطبعةُ الرابعةُ - ١٩٨٢.
- ابنُ السرّاجِ : الأُصولُ في النحوِ ، تحقيقُ عبدالحسين الفتلي ، موسّسةُ الرسـالةِ -بـيروت، الطبعةُ الأولى- ١٩٨٥.
- سمير شريف ستيتيّة : رؤيةٌ جديدةٌ في تفسيرِ التنوينِ في العربيّةِ ، مجلّةُ جامعةِ الملكِ سعودِ، المجلّدُ الخامسُ - ١٩٩٣.
- سيبويهِ: الكتاب ، تحقيقُ وشرحُ عبدالسلام هارون ، عالمُ الكتبِ -بيروت.
- السيوطيٌّ: الأشباهُ والنظائرُ في النحوِ ، تحقيقُ عبدالعال سالم مكرّم ، مؤسّســةُ الرسـالةِ - بيروت ، الطبعةُ الأولى - ١٩٨٥.
- عوض المرسي جهاوي : ظاهرةُ التنوينِ في اللغةِ العربيّةِ، مكتبةُ الخـانجيِّ بالقـاهرة ودارُ الرفاعيِّ بالرياضِ ، الطبعةُ الأولى- ١٩٨٢.
- غراتشيا غابوتشان: نظريّةُ أدواتِ التعريفِ والتنكيرِ وقضايا النحوِ العربيِّ. ترجمةُ جعفر دكّ الباب. مطابعُ مؤسّسةِ الوحدةِ -وزارةُ التعليمِ العالي -سوريّة، ١٩٨٠.
- نهاد الموسى: ظاهرةُ الإعرابِ في اللهجاتِ العربيّةِ القديمةِ ، مجلّـةُ الأبحـاثِ - الجامعـةُ الأمريكيّةُ ، ١٩٧١.
- ابنُ هشامٍ: أ- شرحُ شذورِ الذهبِ في معرفةِ كلامِ العربِ ، تحقيقُ وشرحُ محمّـد محيـي الدين عبدالحميد ، مطبعةُ السعادةِ ، الطبعةُ الثانيةُ-١٩٦٠.

ب. مغني اللبيبِ عن كتبِ الأعاريبِ ، حقّقَهُ وعلّقَ عليه مازن المبارك ومحمّـــد علي حمدالله ، دارُ الفكرِ – بيروت ، الطبعةُ الخامسةُ ، ١٩٧٩.

- ابنُ يعيشَ : شرحُ المفصّلِ ، عالمُ الكتبِ – بيروت ، ومكتبةُ المتنبي – القاهرة.